وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مـــــذكرة تخرج لنيـــل شهـــــــــادة المـــــــاستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

دور صندوق ضمان القروض في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطلبة
- حملاوي أمينة
- كريبس رحمة

تحت إشراف
الأستاذة: ديب نورة

السنة الجامعية:2012-2013

شكر و تقدير

إلى الأستاذة المشرفة * ديب نورة *

إلى من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

شعبة علوم مالية بجامعة 08 ماي 45 قالمة

أمينة ، رحمة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم.

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أتمنى لك الشفاء العاجل إلى أغلى الحبايب أمي.

إلى زوجي حسين

إلى أختي ليليا وزوجها رياض وابنيهما : *أريج و محمد*

إلى أختي لمياء وزوجها جهاد وابنهما *أمجد*

إلى *شهرزاد* أختي الصغيرة

إلى صديقي التي قاسمتني عناء هذا العمل * رحمة*

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

أمينة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "...العلم سلاحي والرضا غنيمتي..."

صدق رسول الله

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أهدي هذا العمل المتواضع إلى

أمي وأبي العزيز حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي.

إلى سندي وقوتي زوجي العزيز نور الدين

إلى أختي أمينة

إلى أخي عمار

إلى خالاتي وأبنائهم

إلى خالي وزوجته وتوأمهما

إلى أعمامي وعماتي وأبنائهم

إلى صديقاتي: "أسماء، مريم، منال، وردة، سميرة"

إلى من قاسمتني العمل صديقتي : *أمينة*

رحمة

تـــمهـــيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تحققه من مردود اقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية ، حيث تلعب دورا رائدا في تحقيق التكامل الاقتصادي بين كافة القطاعات، كما تساهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات.

وبالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحققة في مختلف اقتصاديات الدول إلا أنها لا تجد الاهتمام الذي تجده المؤسسات الكبيرة من طرف البنوك وحتى من طرف المؤسسات المالية، فنجد أنها تعاني من عدة مشاكل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة من ضعف وسوء التسيير الإداري، ; قلة الخبرة وعدم كفاءة العاملين.....الخ.

ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة والمتمثلة في مشاكل تسويقية وتكنولوجية، ومنافسة المؤسسات الكبرى، وفي الجزائر رغم مساهمتها بنسبة كبيرة من الإنتاج السلعي ولخدماتي خارج قطاع المحروقات، إلا أنها تعاني من نفس المشاكل السابقة، إضافة إلى مشكل التمويل الناتج عن كثرة إجراءات طلب القرض من البنوك وارتفاع تكلفته، ومن جهة البنوك قيمة الضمان المحددة لمنح القرض والتي ترتكز على العقار وهو ما يفتقر إليه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل هذا عرفت الجزائر تحولات عميقة بداية مع التسعينات، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء هياكل وإقامة برامج تهتم خصيصا بدعمها وتمويلها، وإتباع سياسة نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لها، ومن بين هذه الهياكل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنسأ سنة 2002 وذلك لمواجهة تحديات المؤسسات في مجال التمويل.

إشكاليـــــة البحـــث:

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذه الدراسة و التي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

ما مدى فعالية دور صندوق ضمان القروض في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها والتي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال الدارسة:

- ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها؟
- ما هي الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تتمثل مصادر تمويلها؟
- ما هي المراحل التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- ما مدى فعالية صندوق ضمان القروض في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضـيات البحـــث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- ليس هناك تعريف موحد وواضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مقبولا ويخص بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة من خلال حجمها.
- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- قد تكون أهم مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو مرتبط بالضمانات وإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبيرة من طرف البنوك ومختلف المؤسسات المالية.
- صندوق ضمان القروض هو هيئة حديثة النشأة، ومساهمة في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها إلى حد الآن ليست فعالة.

أهـــداف البحـــث:

تكمن أهمية بحثنا فيما يلي:

- لما يتميز به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يعتبر ركيزة للاقتصاد الوطني الراهن، والمتمثل في التطور الذي حصل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال.
- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط والتمويل التي عملت التجمعات الاقتصادية الكبرى، كبرنامج الاتحاد الأوروبي (برنامج ميدا).
- المجهودات الجزائرية المبذولة لتمويل ه ذه المؤسسات.

مبـررات اختـيار البحـــث:

تعود الأسباب التي تعود إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف دول العالم، وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة.
- الخصائص التي تميز هذه المؤسسات في معالجة بعض المشاكل كالبطالة والتضخم من خلال امتصاص الكتلة النقدية واستثمارها.
- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر بعد مرور عشرية كاملة من بداية دعمها والاعتناء بها.

المنهـــج والأدوات المستخدمـــة:

من أجل دراسة الإشكالية ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوضع فرضيات للدراسة، ثم قمنا بوصف الظاهرة من حيث تعريفها، خصائصها، أهميتها ومشاكلها والخ... وتوصلنا في الأخير إلى نتائج الدراسة، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات منها:

- مختلف القوانين و التشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- احصائيات متعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر،من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الإستعانة بالدراسات السابقة و الملتقيات و الأيام الدراسية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذا البحث.

خطـــة البحـــث:

الفصل الأول: تطرقنا الى مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة بالإضافة الى أشكالها و مشاكلها و أساليب تطويرها، كما تعرضنا الى الجانب التمويلي كجانب مهم في حياة هذه المؤسسات، من خلال توضيح مفهومه و مختلف المصادر التمويلية المتاحة و قروض التمويل و مخاطرها، و في الأخير تعرضنا الى القروض الممنوحة للمؤسسات.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، من خلال ابراز مكانتها في الإقتصاد الجزائري، و استعرضنا المعوقات التي تعترضها مع التركيز على مشكلة التمويل البنكي، كما أوضحنا بعض البدائل التمويلية المتاحة و أهم هيئات دعم قروض تمويل هذه المؤسسات: FGAR- ANGEM ANSEJ- ANDI .

الفصل الثالث:استعرضنا في هذا الفصل تقديم عام لصندوق ضمان القروض FGAR بالإضافة الى أهم أهدافه و خطوات منح الضمان و كيفية الإستفادة منه وفي الأخير قمنا بعرض بعض انجازات هذا الصندوق منذ نشأته.

مقدمة الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه، وفي تحقيق الأهداف الأساسية ومن الواضح أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الصناعية في معظم البلدان سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث عدد العمال.

وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

I. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. أشكال، مشاكل، أساليب معالجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إرتأينا في هذا المبحث إلى تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز ما يفصلها عن باقي المؤسسات للتمكن من توضيح مكانتها ودراسة مشاكلها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد بين الدول المتقدمة والدول النامية اتفاق على تعريفها، لاختلاف طبيعة نشاطها، لذلك سنتطرق إلى معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قبل التطرق لتعريفها.

الفرع الأول: معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نجد أن جل التعاريف المقدمة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على حجم العمالة ، حجم رأس المال، الحصة السوقية .....إلخ، لذلك فضل الكثير من كتاب الاقتصاد ومراكز البحث تصنيف هذه المعايير إلى معايير كمية وأخرى نوعية.

أولا- المعيار الكمي: حيث يظم هذا المعيار المعطيات الكمية والمتمثلة في :حجم العمالة ،حجم رأس المال وحجم المبيعات (رقم الأعمال)،عامل رأس المال/العمل.

أ. حجم العمالة (عدد العمال) : يعد هذا المعيار الأكثر شيوعا واستعمالا نظرا لسهولة قياسه ،ورغم ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

كما يتحدد حجم العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا للحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة، فالدولة المتقدمة كاليابان وأمريكا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة في حدود (200إلى500) عامل بينما يقل العدد في الدول النامية كالهند ومصر فيتراوح بين (9 إلى100)عامل ويتمتع هذا المعيار بمزايا منها السهولة والبساطة مع إمكانية قياسه وهو أكثر المعايير الكمية استخداما[2].

ب. معيار رأس المال: يعد رأس المال المستخدم أحد المعايير الكمية للتمييز بين الصناعات الصغيرة والكبيرة وهو عبارة عن رأس المال الذي بحوزة المؤسسة عند التأسيس وهذا المعيار يختلف من دولة لأخرى[3]، فالدولة المتقدمة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما كان رأس مالها يعادل 700 ألف دولار في حين نجد الدول الأقل نمو حجم رأس مال مؤسساتها يتراوح بين (35إلى 200) ألف دولار، ويمكن أن تختلف وضعية المؤسسات في الدولة الواحدة نظرا لمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار أو الحالة الاقتصادية بصفة عامة ويفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار آخر[4].

ج. معيار معامل رأس المال/ العمل: يعتبر معيار كل من العمالة ورأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذلك فإن الاعتماد على أحد منها منفردا يؤدى إلى نتيجة غير محددة وغير دقيقة،فقد نجد

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة العربية،مصر 1993 ص16

[2] عبد الحميد مصطفى أبوناعم ،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة 2002،ص17

[3] جهاد عبد الله عفانة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 12.

[4] سعاد نائف برنوطي، ادارة الاعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، 2005، ص 13.

أن عدد العمالة في مؤسسة ما قليل هذا لا يعني بالضرورة أن حجم رأس مالها قليل ولا يعني كذلك أن حجمها صغير[1]، حيث تصنف المؤسسة حسب رأس مالها ضمن المؤسسة الكبيرة، أما بالنسبة لحجم العمالة فتصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربما يحدث العكس، لذا وجد معيار حجم رأس المال/العمل الذي يمزج بين المعيارين ويمثل رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل وتحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال و الناتج يكون كمية الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما تكون هذه النسبة منخفضة في القطاعات التي تتميز بقلة رأس مالها[2].

د. معيار رقم الأعمال (حجم المبيعات): يمكن اعتبار أن قيمة المبيعات السنوية هي أحد المعايير التي تميز المؤسسات من حيث حجم النشاط وقدرتها التنافسية وهو المعيار الأكثر حداثة لمعرفة نوع ومستوى نشاط المؤسسة، وتتأثر قيمة المبيعات تبعا لتغيرات الأسعار، فالتذبذب في الأسعار يؤثر سلبا على حجم المبيعات وفي حالة ارتفاع حجم المبيعات يعتقد البعض بأن المؤسسة قد تحسن أداؤها، وهذا الاعتقاد يمكن أن يكون خاطئ، فربما يكون الارتفاع ناتج عن الزيادة في الأسعار،لذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الحل يكون باللجوء إلى الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي[3].

ثانيا: المعيار الكيفي (النوعي): إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، ولأجل وضع حدود فاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الأخرى، وجب التطرق إلى المعايير النوعية والتي أهمها:

أ. الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المشروع عن تكتلات اقتصادية وبذلك تستثنى فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن يطلق عليها اسم المعيار القانوني وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية عن عمل المؤسسة، أي تفرد المدير لسلطة اتخاذ القرار وتحمله للمسؤولية الكاملة فيما يخص الالتزامات اتجاه الغير وتحمل طابع شخصي عادة[4].

ب. الملكية: أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص وتظهر في صورة شركات، إلا أن نسبة كبيرة منها تكون في صورة مؤسسات فردية وعائلية.

ج. الحصة من السوق: على أساس أن معظم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو سلع والمكان الطبيعي لعرضها في السوق، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصة سوقية محدودة وذلك للأسباب التالية:

- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- زيادة المنافسة بينهما نظرا لتماثلها في الإمكانيات والظروف.

---

[1] عياشي كمال، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير سطيف 25-2003/05/28 ص04.

[2] جهاد عبد الله عفانة، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] مزياني عبد الرزاق وآخرون، القرض الإيجاري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2010، ص07.

[4] رابح خوني،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها،ايتراك للنشر،القاهرة،2008 ،ص21.

- صغر حجم المؤسسة مما ينتج عنه صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال .

ونظرا للأسباب سالفة الذكر فان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لا يمكنها بسط هيمنتها و سيطرتها على الأسواق أو احتكارها لأي نوع من أنواع المنتجات أو مكانة السوق[1].

د. محلية النشاط: ونعني به أن المؤسسة تزاول نشاطها في منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه، إذن فهي تشكل جزءا صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة. وعموما لا يوجد تعريف متفق عليه، فطبقا لمنظمة العمل الدولية فإنه لا يوجد تعريف وحيد يشمل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد بولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة[2].

الفرع الثاني: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 -تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر حسب درجة التقدم والتخلف مما يؤدي إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها:

أ. التعريف الأمريكي: صدر هذا التعريف عام 1953 والذي كان مضمونه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في و.م.أ على أنها كل مقاولة مستقلة يسهر على تسييرها أشخاص ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل فيه[3].

ب. التعريف الفرنسي: قبل تأسيس الإتحاد الأوروبي كانت فرنسا تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الصادر في 04 فيفري 1959 بأنها كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عاملا ورأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك، وقد تفرق فرنسا بين المؤسسات الصناعات والخدمية من حيث حجم العمالة ولدينا الجدول التالي الذي يبين تعريف المؤسسات حسب عدد العمال[4].

---

[1] نفس المرجع ،ص 23.

[2] مزلطي عبد الرزاق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 07، 08.

[3] مومن جمال الدين، قرنين مهدي، دعم وضمان قروض تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسات الجزائر، جامعة قالمة، 2012، ص 20.

[4] محمد طالبي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد12، جامعة الجزائر، فيفري 2009، ص45.

جدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا حسب عدد العمال:

صنف المؤسسات	حرفية	صغيرة	متوسطة
مؤسسات صناعية	9-0	49-10	499-50
مؤسسات خدمية	4-0	19-5	199-90

المصدر:محمد طالبي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، جامعة الجزائر، فيفري 2009، ص45.

ج. التعريف الياباني: يستخدم في اليابان مصطلح "الصناعات الصغيرة والمتوسطة" ويعرفها قانون السياسة الأساسية للمنشآت الصغيرة والصناعات المتوسطة بأنها وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 300 عامل يتقاضون أجور منتظمة وذلك في الصناعات التحولية والمعدنية وخدمات النقل وهي أيضا وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 50 عاملا يتقاضون أجورا منتظمة في وحدات الأعمال التي تعمل في التجارة والخدمات، كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلك التي يقل رأسمالها عن 50 مليون ين[1].

2 -تعريف بعض المنظمات الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال، رقم الأعمال، والميزانية السنوية كما يبينه الجدول التـــــالي:

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي:

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	اقل من 50	7 مليون أورو	5 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	أقل من 500	لا يتجاوز 40مليون أورو	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر : طيب داودي، مراد محجوب، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جامعة بسكرة، نوفمبر،2007.

ب. تعريف البنك الدولي: عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة[2].

ج. تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تضم وحدات صغيرة الحجم جدا، تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص56.

[2] آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص273.

لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمال.[1]

د. تعريف منظمة جنوب شرق آسيا: حسب هذه المنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة تلك التي توظف عندها مابين 1 و 9 أفراد، أما المؤسسة الصغيرة هي التي توظف ما بين 10 و 49 فردا، في حين المؤسسة المتوسطة هي التي توظف ما بين 50 و 99 فرد.[2]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة، ونستعرض أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية:

1 -توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تستخدم عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية اللازمة، بالإضافة إلى نمو الإدارة وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي.

2 -توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في توزيع الصناعات على كافة المدن والأقاليم وخاصة المدن الصغيرة والأرياف حيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لمالها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة مما يؤدي إلى تحقيق نمو متوازن لها وإزالة الفوارق بينها.[3]

3 -تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوف ير احتياجات المشروعات الكبيرة : بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة مثل شركات إنتاج السيارات فكل شركة كبيرة لتصنيع السيارات تحتاج الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية...إلخ.[4]

4 -المحافظة على استمرارية المنافسة و تحقيق التطور الاقتصادي، إن هذه المؤسسات تحقق درجة عالية من المنافسة في الأسواق و هذا بسبب: العدد الكبير لها، التشابه في الظروف الداخلية، كمية الإنتاج الصغيرة، الحصة السوقية محدودة....إلخ، بالإضافة إلى ذلك فإنها تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي من خلال مشاهدة مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة.[5]

---

[1] حريد رامي وآخرون،التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسات،جامعة قالمة،2010،ص4-5.

[2] نفس المرجع،ص05.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[4] عبد الغفور عبد السلام، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 12، 13.

[5] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية ، منظمة الأعمال الصغيرة و المتوسطة، دار وائل للنشر، عمان،2009 ص34.

5 -القدرة على مقاومة الاضطرابات و التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية : أي تمتاز بدرجة من المرونة لمواجهة الاضطرابات كالركود الاقتصادي، أكثر مما تمتاز بها المؤسسات الكبيرة[1]، وذلك بسبب اختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية أي ذات الاستثمار المالي الأقل.

حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات[2].

6 -تعبئة الموارد المالية المحلية : أي تعبئة الموارد المالية الخاصة وتوجيهه ا نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميدها و استخراجه ا من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز مثل: قيام بمشاريع بين أفراد العائلة معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة.

7 -المساهمة في التنمية الإقليمية في الناتج المحلي: تلعب المؤسسات دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة،كما أنها تستخدم الموارد المحلية وتعتمد بطريقة أقل على الواردات[3].

8 -المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات: وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وتستطيع دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر بتصدير إنتاج المشروعات الكبرى[4].

الفرع الثاني : الأهمية الاجتماعية:

1 -تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن ربط العلاقات مع المستهلكين يولد علاقة قوية بين المنتج و المستهلك، ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة.

2 -التخفيف من المشاكل الاجتماعية: يتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات من مناصب شغل تؤمن لصاحبها الاستقرار النفسي والمادي وكذا توجيه الإنتاج من سلع و خدمات إلى الفئات الأكثر حرمانا.

3 -زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال: وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط.

4 -إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم: ويرجع هذا أساسا على كثرة عددها وعملها في ظروف تنافسية متشابهة بالإضافة إلى تشغيلها أكبر عدد ممكن من الأشخاص مما يؤدي إلى وجود عدالة في توزيع الدخول[5].

---

[1] ماجدة عطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2004، ص25.

[2] نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،2007، ص 15.

[3] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص73.

[4] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 15

[5] طالبي خالد وآخرون، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة بنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 17.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- سهولة الإنتشار والتأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات الجدوى، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات[1].

2- سهولة الإدارة: تمتاز بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس التي تحكم العمل فيها، وسهولة إقناع العاملين والعملاء بها، كما أن مالك المشروع في الغالب هو المدير[2].

3-سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام ، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4- مركز للتدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتها لنشاطهم الإنتاجي باستمرار.

5- تتوفر على نظم معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسات وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين [3].

[1] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 31-32.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 26.

[3] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 16.

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها وأساليب تطويرها:

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها، فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدّة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: التصنيف حسب طبيعة التوجه، التصنيف حسب المنتجات، التصنيف حسب تنظيم العمل، المقاولة من الباطن.

1. التصنيف حسب طبيعة التوجه: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى : مؤسسات عائلية، مؤسسات تقليدية، مؤسسات متطورة وشبه متطورة .

أولا- المؤسسات العائلية : وهي المؤسسات التي تتخذ من موضوع إقامتها المترل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة[1].

ثانيا : المؤسسات التقليدية : هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق، هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المترل، وتعتمد على وسائل بسيطة[2].

ثالثا : المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو ناحية التنظيم الجيد أو من ناحية الإنتاج[3].

2. التصنيف حسب طبيعة المنتجات: نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية: مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية، مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

أولا :مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية :وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

ثانيا : مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: وهو يظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في: قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، صناعة مواد البناء[4].

---

[1] فايز جمعة، صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوبع، عمان، 2008، ص 61-62.

[2] عيساوي ابتسام، دالي بسمة، إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تتخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، 2012، ص 19.

[3] جالين سبتسرهل، منشأة الأعمال الصغيرة، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

[4] عيساوي ابتسام،دالي بسمة،مرجع سبق ذكره،ص20.

ثالثا : مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ انتاجات ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأس مالها، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط، ففي البلدان النامية يكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركب قطع الغيار المستوردة.

3. التصنيف حسب تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما: مؤسسة غير مصنعة، مؤسسة مصنعة.

جدول رقم (3-1) : تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل :

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المترلي	الصناعي الورشة	نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المترل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المترل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: يخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل دعمها وتنميتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 34 .

أولا: مؤسسة غير مصنعة : وهي ممثلة في الفئات 1،2،3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم، أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص.

ثانيا : مؤسسة مصنعة : وهي ممثلة في الفئات 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق [1].

4. المقاولة من الباطن : يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك، نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجأ شخص معين (المقاول) إلى شخص آخر (مقاول من الباطن) بإنجاز كل المشروع أو جزء منه، ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك، ونجده على شكلين: تعاون مباشر وتعاون غير مباشر .

أولا: التعاون المباشر : وبتم عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة[2].

[1] نفس المرجع ، ص 20.

[2] فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ثانيا : التعاون غير المباشر : يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى[1].

المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- المشكلات التمويلية : إن إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإئتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية قد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن بعض الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وإن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (استرداد- تصدير) على الأنشطة الإنتاجية وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، زيادة على عدم توفير صندوق خاص بضمانات القروض كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز ممثلا في خطوط قروض خارجية[2].

2- المشاكل السياسية : تنبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر أبرزها :

- المستوى العالمي نسبيا لأسعار المنتجات الناشئة عند تكلفة إنتاج مرتفعة عن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم للتصدير أو الإنتاج.

- عدم تطوير الإتفاقات التجارية الخارجية بشكل عام، بل بقاء العديد من الإتفاقيات على حالتها القديمة وعدم توقيع إتفاقات جديدة بإستثناء قلة، وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الإتفاقات التي تم توقيعها وبإختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مضرورة، قديمة، وغير مناسبة.

- غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الإتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار، بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى احتمالية أو محدودة[3].

3- المشاكل الإدارية:

أ- إجراءات التأسيس: يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته وصعوبة الحصول على الترخيص اللازم[4].

---

[1] SALLEZ ,polarisation et sous-traitance, condition du développement régionale ed egrolles paris,1979,p 42.

[2] أومدور نجلاء،دهشار سميرة،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قالمة، 2010، ص 19-20.

[3] علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

[4] هيا جميل بشارات،مرجع سبق ذكره ص44

ب- تعدد الجهات: تعدد الجهات التي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها: التأمينات الإجتماعية – الصحة والبيئة – التمويل والكهرباء.

ج- الضرائب: أبرزها إنحيار قوانين الإستثمارات والإعفاءات الضريبية ، في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى، ممايضعها في موقف تنافسي غير متكافئ إلى جانب ذلك فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ في الإعتبار الأهمية الإقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير وفعاليتها وتعزيز دورها في الإقتصاد الوطني[1].

د- غياب التنسيق : ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ه- مشاكل محاسبية :غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السيادية مثل: مصالحة الضرائب .

و- عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملتها.

ز- ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية[2].

4- المشاكل الفنية :

أ- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي.

ب- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية : سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

ج- المعدّات الإنتاجية : صعوبة الحصول على المعدّات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

د- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات : هذه المشروعات ليس لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة[3].

5- المشاكل التسويقية :

أ- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات : حيث أن عدم تمكن هذه المؤسسات من مسايرة اتجاهات السوق يؤدي إلى تعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.

---

[1] نفس المرجع،ص 45.

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

[3] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 143

ب- إنخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات : هذا ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات.

ج- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية: وهذا ما يشكل عقبة أمام تسويق المنتجات من الصناعة الوطنية وخاصة الصناعات الصغيرة منها والتي أصبحت تواجه منافسة شديدة من منتجات الدول الصاعدة.

د- سوء إختيار موقع البيع وإهمال المنافسين : حيث يؤدي سوء إختيار موقع البيع بدون دراسة كافية للسوق والحجم المتوقع للمبيعات ضمن ذلك الموقع، والذي قد يقع في مكان لا يصله الزبائن إلى فشل المشروع وإفلاسه[1].

المطلب الثالث : أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق النجاح مع الزمن ويعود هذا النجاح إلى العديد من العوامل والتي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1 : أساليب متعلقة بكفاءة الإدارة: تتمثل كفاءة الجهاز الإداري بكفاءة ومهارة الاطار الإداري الذي يقوم على إدارة المؤسسة، حيث كلما كانت هذه الكفاءة جيدة كلما حققت المؤسسة النجاح، وتتحدد هذه الكفاءة بالعناصر التالية :

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية .
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المؤسسة وإحداث التطور .
- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمؤسسة.
- قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات .
- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة .
- الخصائص الريادية* للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها .

وتتطلب هذه المجموعة من القدرات على الإدارة القيام بكفاية عالية بالأعمال التالية :

أ- دراسة بيئة العمل داخل المؤسسة وحاجاته بعناية ووضع كافة الحلول للمستقبل للمشكلات المتوقعة في المستقبل وتأمين كل الاحتياجات.

ب- صيانة الموارد وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل مع رقابة دقيقة للاستثمار .

ج- اختيار المزيج التسويقي المناسب والسوق الملائم لأعمال المؤسسة وسلعة وخدماته واتباع سياسة تكثيف الأسواق .

د- التخطيط الدقيق للأعمال والعمالة واختيار موظفين أكفاء واتباع برامج دعاية وإعلان مناسب[2].

ه- إقامة علاقات عمل وثيقة مع الموردين .

---

[1] نبيل جواد،مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المكتبة حامد للنشر، عمان ،ص 51.

* الريادة: هي عملية خلق القيمة من خلال تجميع مجموعة من الموارد لاستثمار فرصة.

و- مسك السجلات المناسبة للإيرادات والمصروفات .

ز- إتباع نظام ائتمان مراقبا رقابة قانونية .

2: أساليب مساعدة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تتمثل فيما يلي :

- تحديد الهدف بدقة والعمل على تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة .
- التخطيط يشمل التنبؤ بالمستقبل والتخطيط لمواجهة التنفيذ وصعوباته
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة واعتماد أساليب عمل جديدة.
- التدريب على أن يشمل جميع العاملين بالمؤسسة.
- المشورة وقبول النصيحة من الأطراف ذات العلاقة[1].

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر وظيفة التمويل من أهم وظائف المؤسسة فهي تدرس حركة الأموال بداخلها.

المطلب االأول : تعريف التمويل وأنواعه :

الفرع الاول: تعريف التمويل : يعرف التمويل لغة : مول، يمول، تمويلا، موله بمعنى أمدّه بمال (موّل فلان (موّل مشروع)[2].

أما اصطلاحا : فيعرف التمويل بأنه وظيفة إدارية لدى مؤسسة أو هيئة، تقوم هذه الوظيفة بالتخطيط والحصول على الأموال من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة للمؤسسة أو الهيئة وتحقيق أهدافها وطموحاتها مع العمل على تقليل مخاطر التمويل[3].

فالتمويل إذا عملية اقتصادية ضرورية للإنتاج والتنمية، فهو يعبر عن تدفق مالي في شكل نقود بين صندوق التمويل والنشاط المستفيد بتلك الأموال وقد يكون الغرض من التمويل هو الاستثمار بصرف النظر عن نوع الاستثمارات إنتاجيا كان أو غير إنتاجي.

الفرع الثاني: أنواع التمويل : يعتبر التمويل بمثابة الضالة التي تنشدها جميع المشروعات ويمكن أن تحصل هذه المشروعات على التمويل من خلال مصدرين هما :

1- التمويل بالملكية : ويتم التمويل بالملكية أو التمويل الذاتي عن طريق إصدار الأسهم أو بإستخدام الأرباح غير الموزعة أو الإحتياطات [4].

---

[1] نفس المرجع ، ص 52

[2] المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم LAROUSSE، لبنان، 1992، باب الميم، ص1160

[3] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 ، ص 21

[4] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987-1989، ص83.

2- التمويل بالمديونية : وهو التمويل الخارجي، ويتم من خلال الأسهم الممتازة، التي تحمل المشروع عبئا محددا يلتزم به أو القروض التي يحصل عليها من الغير على اختلاف أنواعها ولما كانت وسائل التمويل التقليدية مثل القروض والبيع بالتقسيط تعرض المؤسسة لخطر عدم استرداد التمويل الذي منحته للمشروع في صورة قروض أو أدوات إنتاج[1].

الفرع الثالث: أهمية التمويل : تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والعقود الشرائية من الوحدات الإقتصادية ذات الفوائض إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي .

وعادة ما تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تعمل على طريقها الوحدات الإقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل على فوائضها النقدية لصالح الوحدات الإقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ومن ثمة تحقيق الرفاهية للمجتمع، وكذلك تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي للبلد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ، ومنه فإن للتمويل دور فعال للتنمية الإقتصادية للبلد، حيث يعتبر وسيلة للتبادل، كما أنه وسيلة لزيادة إنتاج رأس المال من خلال توسيع استخداماته[2].

الفرع الرابع: أدوات التمويل : تنقسم إلى :

1- النقود : هي أصل كامل لسيولة، تستخدم عادة لتمويل المعاملات الجارية، من خلال وظيفتها كوسيط فيها للتبادل، لتلقي القبول العام في تنفيذ المعاملات وأداة وفاء نهائية، ووسيلة للدفع[3].

2- الاوراق المالية قصيرة الأجل : وتتمثل في الأوراق التجارية كأدوات إثبات للدين التجاري تحمل إتفاق بالدفع في تاريخ محدد، عادة ما تكون آجال استخدامها من سنة إلى 3 سنوات .

أ- الكمبيالة : هي أداة دين قصيرة الأجل في شكل صك يتعهد للمسحوب عليه (المدين) من خلالها بأن يدفع للمستفيد (الدائن) مبلغ محدد ومتفق عليه في تاريخ محدد، أو عند الطلب.

ب- السند الإذني : صك يكتبه المدين على نفسه يتعهد فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو الإطلاع (عند الطلب)، ولا يعتبر السند الإذني ورقة تجارية إلا إذا إرتبط بعملية تجارية، وذلك خلافا للكمبيالة التي تعتبر ورقة تجارية بطبيعتها. كما أن السند الإذني يقتصر التعامل فيه محليا بعكس الكمبيالة التي يتم التعامل بها داخليا وخارجيا[4].

ج- الشيك : أداة دفع فورية للتعامل بالنقد المصرفي، وهو صك يقدم عادة في شكل مطبوع من قبل المصرف، ويمثل أمرا للمصرف بتحويل مبلغ معين من الحساب الجاري للساحب إلى شخص مستفيد.

---

[1] نفس المرجع ص83.

[2] محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 15.

[3] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص 58

[4] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، 2000، ص 75.

د- أذونات الخزينة: وسيط اقتراضي حكومي قصير الأجل، الغرض الأصلي من تواجدها كان خدمة الاحتياجات الموسمية الخاصة بالتمويل، ويتم تداول الآذونات الخزينة بنفس أسلوب تداول الكمبيالة، وإن كانت آذونات الخزينة تتمتع بدرجة الأعلى من الضمان.

3- الأوراق المالية طويلة الأجل : وهي عادة تستخدم لمدة تتجاوز سنة، وتتمثل في الأسهم والسندات .

أ- السهم: أداة مالية للمشاركة في رأس المال وبالتالي يحصل ربحا أو يتحمل خسارة، وذلك وفق لنتيجة السنة الذي يساهم في رأس ماله الفرد، فالأسهم العادية تصدر بهدف تمويل رأس مال الشركة .

ب- السند : أصل مالي طويل الأجل مقابل دين، تصدره الجهة المقترضة على نفسها وله فترة زمنية وسعر فائدة اسمي ثابتا، والجهة المصدرة للسند هي أي وحدة اقتصادية رغب في الاقتراض وبالتالي قد تكون الجهة حكومة أو خاصة[1].

4- الإئتمان : مصطلح واسع المضمون يستخدم مرتبطا بعمليات أو أوضاع تتضمن إقراضا، يكون بصفة عامة في الفترة القصيرة، وقد يكون مباشرا أو غير ذلك، فنقول عن الإئتمان مباشرا عندما يقوم البنك بمد تسهيلاته إلى السحب على المكشوف للمستهلك الذي يستخدم هذه التسهيلات، ويكون غير مباشر عندما يقوم التاجر أو المنتج لعرض سلعة الإئتمان بمعنى الدفع بالأجل (بالتقسيط)[2].

الفرع الخامس: مصادر التمويل : تنقسم مصادر التمويل إلى :

1- مصادر التمويل طويلة الأجل : تتمثل في :

أ- رأس المال : يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة بأنه مجموع قيمة الأسهم العادية مضاف إليه الاحتياط التي تمثل أرباحا متوالدة في أعوام سابقة.

يعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك من المنشآت المالية من أصحاب المشروع عند بدئ تأسيسه وأية إضافات وتخفيضات قد تطرأ عليه[3].

ب- الاحتياطات: وهي عبارة عن أرباح أو مبالغ يقتطعها البنك من أرباحه سنة بعد أخرى لتدعيم حسابات رأس المال وحماية المودعين .

ج- الأرباح المحتجزة : تمثل مصدرا داخليا هاما تستخدم لتمويل الإحتياطات المالية طويلة الأجل للمؤسسة وهي الجزء من الأرباح الذي يتم الإحتفاظ به داخل المنشأة لغرض إعادة استثماره[4].

---

[1] حسن رجب، المحاسبة عن طريق التأجير التمويلي، دارالعلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص68.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الإئتمان، دار للطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 104.

[3] فلاح الحسين مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر،2003، ص 81.

[4] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 293.

د- المخصصات : تعتبر المخصصات تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الإرباح المحققة في نهاية الفترة المالية وذلك بغرض مواجهة ظروف معينة غير مرغوبة فمن المخصصات ما تكونه البنوك لمقابلة ما تتوقع فقدانه من قيمة الأصول التي بحوزتها، وأخرى لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ....[1].

ه- المؤونات : إن الهدف من تكوينها هو أن بعض عناصر الأصول تفقد قيمتها نتيجة الظروف غير العادية سواء من تعامل المؤسسة مع الغير أو تقلبات السوق لظروف قاهرة بناء على ذلك فانه يسمح للمؤسسة أن تخصص جزءا من أموالها يكون معفيا من الضرائب لمواجهة هذه الخسائر.

2- مصادر التمويل قصيرة الأجل :

أ- الإئتمان التجاري : يعتبر الإئتمان التجاري أحد صور التمويل قصير الأجل التي تحصل عليه الشركة أو المؤسسة من الموردين نظير الدفع المؤجل خلال فترة محددة ويتمثل في البيع بالأجل إلى المشترين وعادة ما تكون في شكل تسهيلات تتعلق بتأجيل سداد قيمة المشتريات من السلع والمواد الأولية والمواد الخام التي تحتاجها الشركة للتشغيل، ويتخذ الإئتمان التجاري شكل الحساب التجاري أو شكل كمبيالة أو سندات التي يمكن المشتري من الحصول على ما تحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في تاريخ آجل .

ب- الإئتمان البنكي : عادة ما يكون متوفر بسهولة خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة حيث أنه أقل تكلفة من القروض طويلة الأجل ومن الإئتمان التجاري، ويعتبر اختيار البنك المقترض من الأمور الرئيسية[2].

المطلب الثاني : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ظهرت للقرض عدة تعريفات ومعاني تختلف حسب استعمالاته، وهذا للمكانة التي أصبح يحملها في الميادين الإقتصادية المختلفة ولكن لا يفوتنا أن نشير إلى أن القرض لا يخلو من المخاطر.

الفرع الأول: تعريف القرض : أصل كلمة القرض لاتيني (Creditun) مشتقة من الفعل اللاتيني (Creder)، أما في اللغات الأوروبية فهي تعني (Credit)، ويعرف (Manuel Desere) على أن القرض هو: الركيزة الأساسية، أي تعتمد عليه الأعمال، وبدونه المؤسسات لا يمكنها أن تتطور، وهذا خاصة في العالم المتطور. والقرض يعني الثقة، أي أن البنك يثق في مقدرة المؤسسة فيعطيها رؤوس أموال، أو كفالة، أو ضمان[3].

وهناك تعريفين شاملين لكلمة القرض هما:

- القرض هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أي يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بإلتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات المصرفية[4].

---

[1] اسماعيل أحمد الشناوي،عبد النعيم مبارك، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، ص 254

[2] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الآداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت 1998، ص 30.

[3] شيحة مصطفى رشدي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الجزائر 1985، ص 222.

[4] صلاح الدين حسن الساسي، إدارة الأعمال وخدمات المصارف، دار الوسام، ص 111.

- القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين سداد تلك الاموال، وفوائدها، والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة التوقف العميل عن السداد بحدوث أي خسائر[1].

الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض: أن عملية منح القروض تكتسي العديد من المخاطر، حيث أن هذه الأخيرة تتصف بالتعدد والتنوع، وسنعرض فيما يلي مختلف مخاطر الإقراض.

1- المخاطر الخاصة: إن المخاطر الخاصة بالعميل أو العملية تتأتى من الحالة المالية والصناعية أو التجارية للمؤسسة أو من القدرة التقنية أو من أخلاق القائمين عليها وسمعتهم، تعود هذه المخاطر إلى طبيعة وقطاع النشاط الذي ينتمي إليه الزبون، ويمكن حصر هذه المخاطر فيما يلي :

أ- خطر عدم التسديد: يمكن تحليله من خلال التطرق إلى المخاطر التي تكتسبها المؤسسة:

1-أ-1 مخاطر مرتبطة بالمؤسسة في حد ذاتها : ويمكن تقسيمها إلى 3 أنواع :

1-أ-1-1 مخاطر مرتبطة بالمؤسسة بالوضعية المالية للمؤسسة: هذه المخاطر مرتبطة أساسا بالظروف الاقتصادية والسياسية وكذا الظروف الاجتماعية للبلاد، إلا أنه يصعب الإحاطة بها لأنها متعددة .

1-أ-1-2 المخاطر البشرية: وهي مرتبطة بطاقة وكفاءة وسمعة مسيري المؤسسة، وكذا كفاءة وصلاحية المستخدمين.

1-أ-1-3 المخاطر القانونية: وهي مرتبطة بوضعية المؤسسة أمام القوانين واللوائح التنظيمية وكذلك مرتبطة بالقوانين الداخلية للمؤسسة، ومنه هناك خطر عدم تماشي هذه القوانين وأهداف المؤسسة[2].

1-أ-2 المخاطر الصناعية: وهي مرتبطة أساسا بالمنتوج وأدوات الإنتاج وكذا تسيير الإنتاج والتي لها تأثيرات مهمة على المؤسسة كوجود صعوبة في توفير المواد الأولية وغيرها من التأثيرات الداخلية والخارجية مرتبطة بالصناعة.

- فيما يتعلق بالمنتوج فإنه يشكل حجز الزاوية بالنسبة للمؤسسة، فهناك خطر عدم تطوره وإنخفاض جودته في السوق.

- أما بالنسبة لأدوات الإنتاج فهناك خطر عدم ملاءمتها لطبيعة النشاط.

- أما فيما يخص تسيير الإنتاج فهناك خطر سوء تسيير المخزون وكذا سوء التنظيم داخل الورشات ومنه تعقيد العملية الإنتاجية وإرتفاع التكاليف[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 130.

[2] منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرار)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص224.

[3] طارق عبد العال حماد،دليل المستثمر الى بورصة الاوراق المالية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2000،ص276.

1-أ-3 المخاطر التجارية: ويتم تحليل هذه المخاطر على مستويين أساسيين:

1-أ-3-1 التنظيم التجاري: وهو مرتبط أساسا بتنظيم قنوات التوزيع، وطرق التوزيع، حيث انه من الضروري على البنك ان يهتم بجودة التنظيم التجاري داخل المؤسسة، ومدى قدرة هذا التنظيم على التماشي مع الظروف الخارجية (السوق).

1-أ-3-2 المديرية التجارية: حيث يعمل البنك على تقييم المديرية أو الوظيفة التجارية من ناحية قدرتها على التأثير على المديرية العامة وكذلك مدى قدرتها على أداء وظيفتها على أكمل وجه.

ب- الخطر المالي : وهو مرتبط أساسا بمستوى الإنتاج المستعمل في العملية الإنتاجية وكذا بمستوى الوسائل المالية التي هي في حاجة إليها[1].

2- المخاطر العامة :

أ- مخاطر اسعار الفائدة: أي إحتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا تم التعاقد بين البنك والمؤسسة على سعر فائدة معينة على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة وإرتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي هي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه، فإن هذا يعني أن البنك يتحصل على عائد أقل مما هو سائد في السوق[2].

ب- مخاطر التضخم : فالخطر مرتبط بإنخفاض القدرة الشرائية، فإذا كان هناك إرتفاع مهم في معدل التضخم بعد أن تم الإتفاق بين البنك والمؤسسة على حصول هذه الأخيرة على قرض، فهذا سوف يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد.

ج- مخاطر الدورات التجارية: وهي تتمثل في حالات الكساد التي تصيب الإقتصاد الوطني، حيث تترك آثار سلبية على نتائج نشاط المؤسسة وعلى مقدرتها على سداد ما عليها من قروض وفوائد، وتحدث في أوقات غير منتظمة لذا يصعب التنبؤ بها.

د- مخاطر السوق: وهي تعني احتمالات حدوث بعض التطورات الهامة على الساحة المحلية والعالمية مثل احتمالات حدوث تغيرات جوهرية في النظام الإقتصادي والسياسي في الدولة ذاتها، أو في دولة أخرى لها علاقة وطيدة مع هذه الدولة، فقد تؤدي هذه التغيرات على إحداث آثار سلبية على مردودية المؤسسة ومنه تأثر على قدرة الوفاء بإلتزاماتها [3].

---

[1] نفس المرجع ،ص 278.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006، ص 66.

[3] منير صالح الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليل معاصر، دون ذكر لدار النشر، 1995، ص 416.

المطلب الثالث : القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنقسم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك إلى ثلاثة أقسام أساسية :

1- قروض الإستغلال (Crédit d'exploitation):

يقصد بهذه القروض هو تمويل إحتياجات التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في المعاملات الإقتصادية، وغالبا مدتها سنة، وتستهدف بالدرجة الأولى توفير رصيد الصندوق، تواجه به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتياجاتها الجارية، وهذا بلجوء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر خارجية عامة تكون هذه المصادر هي البنوك [1].

وتنقسم قروض الاستغلال إلى قسمين هما:

أ- قروض الاستغلال العامة (Crédit d'exploitation globale):

تعتبر عملية بسيطة من الناحية التقنية، حيث تعتبر من القروض الموجهة لتمويل أصول متداولة عامة، وغير محددة. كما أنها تعتبر أيضا في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تمويل احتياجات التشغيل، ومن أهم هذه القروض :

أ-1 تسهيل الصندوق (Facilite de caisse): هذا النوع من القروض عبارة عن مساهمة بنكية، هدفها معالجة الإختلافات في الخزينة، حيث تكون هذه الأخيرة مؤقتة وهذه القروض الموجهة أساسا لإعطاء مرونة الخزينة، وتعطى عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل السماح لها بمواجهة الإختلافات القصيرة جدا، وهي لا تتعدى الشهر الواحد من النشاط، ولمواجهة العجز في الصندوق.

أ-2 السحب على المكشوف (Découvert): تسمح هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك بسحبها بما يزيد عن رصيد حسابها الجاري، ويفرض البنك فائدة على هذه العملية، فعادة ما تلجأ المؤسسة بطلب استعمال هذه الطريقة من أجل إكتساب كمية البضائع أو المواد الأولية في ظروف حسنة وشروط امتيازية[2].

أ-3 القرض الموسمي (Crédit de compagne):

وهو تسليف على الحساب الجاري، ومدته 9 أشهر، ويستخدم عندما تكون دورة الإنتاج والبيع موسمية، اي يكون القصد من مواجهة تكاليف المواد الاولية او النقل، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا النوع من القروض لتغطية نفقات الإنتاج المرتفعة الموزعة على عدّة أشهر، ولكنها تنتظر إيرادات خلال فترة قصيرة مثل: مؤسسات صناعية، وانتاج الأدوات المدرسية ، وتغطية تكاليف المواد الأولية، ...الخ[3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 130.

[2] شاكر القزويني،مرجع سبق ذكره، ص 21

[3] الطاهر لطرش ،تقسيمات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003 ، ص 243.

ب- قروض الاستغلال الخاصة (Crédit d'exploitation spécifique):

يتعلق هذا النوع من القروض بتمويل الأصول المتداولة، وهي القروض التي تأخذ شكلا معينا، تستمد تسميتها من الشيء المستعمل في القرض، ويمكن أن نذكر منها:

ب-1 الخصم بالأوراق التجارية (Escompte commercial):

وهو تنازل الدائن عن دينه بذمة مدينه لقاء الاستخدام المعجل لدينه أي لقاء السيولة النقدية الفورية، ويقوم الزبون بتظهير الورقة للبنك عن طريق نقل الملكية، وبالتالي تصبح الورقة ملكا للبنك، وبالمقابل يقبل الزبون باقتطاع جزء بسيط من المال يسمى: العمولة (AGIO) ، وهي سعر الخصم أي ثمن العملية[1].

ب-2 التسبيقات على البضائع (avances sur marchandises): تكون هذه التسبيقات لتمويل المخزونات، ويأخذ البنك سلع الزبون كرهن، فهو تسليف مكفول باليضائع التي تكون سهلة البيع، وقيمتها سهلة التحديد، ولها سوق، وأن تكون مؤمنة لدى شركات التأمين، وبوجود مستودعات التخزين، فالسلع تكون في مأمن، والمؤسسة يمكنها الحصول على تسبيقات بتقديم سندا لإيداع يعدُّ أكثر ضمانا للبنك[2].

ب-3 خصم الفواتير (Factoring): إحدى التقنيات لتحصيل وتعبئة الديون، هذه العملية تتولاها هيئة مختصة لدى الهيئات المالية، حيث تقوم بشراء الديون وتضمن تسديدها مقابل عمولة، وهي بذلك تراهن على شراء ديون في حالة عدم التسديد.

2- القروض بالتوقيع (Crédit par signature): هو التزام يصدر من البنك على شكل كفالة، أو ضمان احتياطي للتسديد لصالح شخص مدين، أي البنك يعطي ثقة، وليس أموالا، حيث يعتبر البنك كضمان للزبون اتجاه الآخرين، وتأخذ القروض بالتوقيع عدَّة أشكال:

أ -القرض بالقبول (L'admission): يستعمل هذا النوع من القروض في التعاملات التجارية الدولية حيث يقدم البنك في هذا النوع من الائتمان وثيقة ، وضماناته تحت تصرف عملية لتمكينه من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها الزبون، ويتم ذلك بأن يقوم العميل بسحب كمبيالة على البنك، حيث يوقعها هذا الأخير (البنك)، ثم تصبح تلك الكمبيالة قابلة للتحصيل في أي بنك، حيث يقوم البنك بإمضاء القبول بالدفع.

ب -الاعتماد بالكفالة (Les cautions): وهي تعهد شخص طبيعي أو معنوي، بأن يدفع المبلغ إلى الدائن عوض الدين في حالة عدم وفاء هذا الأخير بالدين، ففي العقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ التزام يتعهد الدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه، أي تحمل مسؤولية الوفاء عند إعسار المدين، فالكفالة البنكية هي وثيقة تضمن تعهد البنك برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين يضمن دفع الدين للدائن عوض المدين في حالة عسر هذا الأخير[3].

---

[1] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره ،ص 127.

[2] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2003، ص 264.

[3] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره،ص128.

ج- الاعتماد بالضمان الاجتماعي (L'aval): يكون هذا التعهد بتوقيع الضمان على كمبيالة أو ورقة تجارية، وذلك لضمان الوفاء بالميعاد، ففي حالة عدم قدرة المؤسسة على التسديد يكون الضمان للبنك، هذا الضمان يمنح بغرض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن يتبين لحساب من يعطي هذا الضمان. فبالنسبة لحساب الساحب يتعلق الأمر بورقة تجارية أو شيك، أما بالنسبة لحساب المكتتب يتعلق الأمر بسند لأمر.

3- قرض الاستثمار (Crédit d'investissement): يعتبر البنك هو الوسيط الذي يتولى التوفيق بين الادخار والتمويل، فتمويل الاستثمار من طرف البنك معناه تمويل الحاجة للعنصر المادي أو البشري في الإنتاج أو كلاهما في الأجل المتوسط والبعيد، وهذا التمويل لا بد من موارد ادخارية أي موضوعية جانبا خارج الدورة الاقتصادية، وهو يتخذ شكل ائتمان أو قرض متوسط أو طويل الأجل،إضافة إلى حالة خاصة تتمثل في البيع بالإيجار[1].

[1] نفس المرجع ،ص 129.

خاتمة الفصل الأول:

لا يوجد تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى أن كل دولة تضع تعريفها الخاص بالنظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا اختلاف المعايير الكمية والنوعية والتي تتعدد الصعوبات في وضع مفهوم دقيق لها.

وصعوبات التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا إلى سوء العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتميز بعدم الثقة بين الطرفين إذ أن الطرف الأول دائما يتوقع تصدع وعدم التمسك في الطرف الثاني، أي ترى أنه يتصف بمخاطر كبيرة ومنه يجب أن يكون عقد ثقة بين الطرفين، وهذا في سبيل تحقيق الأرباح من الجانبين.

مقدمة الفصل الثاني:

قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بإعادة بناء اقتصادها الموروث عن المستعمر بعد الإستقلال مباشرة، وذلك بتبنيها في ذلك الوقت استراتيجية تنموية، وبناء قاعدة صناعية قوية ترتكز على الصناعات الثقيلة، ولكن بعد انهيار النظام الإشتراكي وتعدد التقلبات الاقتصادية العالمية المتكررة، دفعت بالجزائر إلى الدخول في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي قادتها منذ الثمانينات والتي أدت إلى تغيير تدريجي للسياسة الإقتصادية، والإعتماد على قوى السوق، وقد سمحت هذه الإصلاحات بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة، والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمة الشاملة مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الإقتصادي، وأصبحت هذه المؤسسات رافدا حقيقيا للتنمية المستدامة * باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، ورغم أهميتها إلا أنها تعاني من عدة مشاكل وانطلاقا من هدا كان من الضروري أن تضع الجزائر استراتيجية عمل لهذا القطاع تكون كفيلة بإحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة تنمية هذه المؤسسات.

وقد قسمنا فصلنا إلى 03 مباحث: الأول حول تطور ومفهوم و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثاني حول مختلف المشاكل التي تعترضها وأساليب التطوير المصرفي لها، والأخير حول هيئات وبرامج دعم هذه المؤسسات.

*التنمية المستدامة: الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ،وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من المنافع.

المبحث الأول : واقع واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ميلاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبيته كان بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية، ولا تستحوذ على الخبرة التاريخية، وبصفة عامة يمكن التمييز بين 04 مراحل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال:

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (1963-1981):

لقد تبنت الجزائر بعد الإستقلال استراتيجية تصنيعية تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية ممثلة في قطاع الصناعات الثقيلة، و لم تعطي أهمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث كان هذا الأخير مشكل بصفة عامة للمؤسسات الصغيرة والتي أسندت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، وقد أدمجت منذ 1967في حوزة الشركات الوطنية.

-إن أول قانون للاستثمارات قد صدر عام 1963 منذ أجل معالجة استقرار المحيط الذي صاحب الاستقلال، إلا أنه كان أثره ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يخص تسخير رأس المال الوطني والأجنبي، وهذا رغم الامتيازات والضمانات المصادق عليها لهذا الأخير والتي تعتبر مهمة.

وفيما بعد فهناك رؤية واضحة قد اتخذت لصالح اقتصاد مركزي مخطط يغلب عليه الطابع العمومي، وصناعة سريعة ترتكز على صناعات الأجهزة والمنتجات الوسيطة [1] .

-إن قانون الاستثمارات الجديد لعام 1966 كان يصبوا إلى تحديد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، هذا القانون قد احتاط باحتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وان منح الرخص للاستثمارات الإعتمادات للمشاريع الخاصة يجب أن يمر عبر اللجنة الوطنية CNIأو على أساس معايير إختيارية.

فخلال الفترة الممتدة بين 1963-1981 لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات التنموية الوطنية[2].

---

[1]- رجم نصيب ،فاطمة الزهراء شايب ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة،ورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية،جامعة سطيف2003 ص 81.

[2] – سليمة غدير أحمد،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر'دراسة تطبيقة لبرنامج ميدا"،مجلة الباحث،العدد09، جامعة ورقلة،2011، ص 130-131

2 - تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (1982-1993) :

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة بالمخطط فإن هناك إرادة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ترجمت بصدور قانون تنظيمي جديد متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (قانون/21 1982/08) والذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات الخاصة:

–حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض حالات المواد الأولية

–القبول المحدد بالترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك بالنسبة للإستيرادات بدون دفع إلا أن هذه الأحكام الجديدة استمرت في تدعيم بعض الحوافز التي تعيق توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وعلى الأخص من خلال:

* إجراء الاعتماد أصبح إجباري لكل استثمار (تراجع لقانون 1966)

*إن مساهمة البنوك حددت ب 30 من مبلغ الاستثمارات المعتمدة .

* إن المشاريع الاستثمارية لا يمكن أن تتجاوز 30 مليون دج لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم، 10 مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو جماعية

* يمنع على كل فرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة.

وفي عام 1983 أنشأ ديوان للتوجيه، المتابعة،التنسيق للاستثمار الخاص OSCIP كانت تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية،و من مهامه:

– توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات ومناطق يمكنه اللإستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

–تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

فمن خلال صدور قانون الاستثمارات لعام 1982 و إنشاء ال OSCIP فانه لأول مرة بعد الاستقلال تم الاعتراف بدور القطاع الخاص في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إلا أنه يجب التذكير بأن هذه الترتيبات كان لها أثر محدود على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة خاصة، كما أن تحديد سقف الاستثمارات أدى إلى توجيه الادخار الخاص إلى نفقات غير منتجة أو للمضاربة كما أن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد استمر في التوجه نحو الأنشطة الكلاسيكية الإحلالية للواردات من السلع الاستهلاكية النهائية[1].

إن مقاييس 1982 انساقت ابتداءا من 1983 إلى اتجاه الإستثمار في المجالات المتروكة سابقا كتحويل المعادن، الصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة،كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] رجم نصيب ، فاطمة الزهراء شايب، مرجع سبق ذكره، ص83

جدول رقم (1-1):عدد المشاريع حسب فروع النشاط خلال الفترة (1982- 1984):

فروع النشاط / السنوات	الصناعة الغذائية	النسيج	مواد البناء	المجموع
1982	%21	%19	%27	104
1983	%29	%14	%13	376
1984	%15	%10	%12	624

المصدر: أحمد بوهزة،الطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،حالة المشروعات المحلية (سطيف)، ورقة بحثية للدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف،2003، ص 239

نلاحظ تزايد عدد المشاريع خلال الفترة (1982-1984) حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 1984 موزعة بنسب متقاربة بين فروع النشاط، ولك كما يلي: 15% للصناعة الغذائية، 10% لقطاع النسيج، 12% لقطاع البناء في حين بلغت عدد المشاريع أدنى قيمة لها عام 1982 ب 104 مشروع، بأكبر نسبة فيما يخص قطاع المواد بـ 27%، في حين قدر نصيب النسيج بـ 19% وهي ضئيلة بالنسبة للمجالات الأخرى.

- وابتداءا من عام 1988 ولمواجهة عمق الأزمة التي تجتاح البلاد (أزمة البترول 1986) فأن الحل المختار هو المرور إلى :

اقتصاد السوق، وبهذا الصدد فأن قانون النقد والقرض لعام 1990 يخصص في المادة 183 مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي، هذا القانون يفتح الطريق لكل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي، وبإمكانه الإستثمار في كل القطاعات والتي لم تتجه إليها الدولة

- وعليه هناك مذهب جديد تم تبنيه ابتداءا من 1990 مبني على الحرية والمساواة في معالجة التنمية، لكل المؤسسات الجزائرية عمومية أو خاصة[1]، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991 حوالي 22554 مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص، فالقطاع العمومي عملت به 372 مؤسسة منها 125 مؤسسة أجنبية و 247 محلية، 10 منها فقط تشغل أكثر من 500 عامل، أي ما يراوح 96% من القطاع

[1] نفس المرجع،ص 83

العمومي المحلي، أما الخاص فقد عملت به مؤسسة منها 819 ذات حجم عمالي أكثر من 20 عاملا و 21363 مؤسسة أقل من 20 عاملا تتوزع أغلب المؤسسات الخاصة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة 33.9% والنسيج بـ 16.4% ومواد البناء بنسبة 9.9% والصناعات التعدينية والميكانيكية والكهربائية 9% أي أن هذه الفروع الأربعة تستحوذ على 69.2% من مجمل المؤسسات الصناعية الخاصة[1].

فسيرورة الإصلاح قد وصلت لتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، وذلك بتبني المرسوم التشريعي (05/10/1993) المتعلق بترقية الاستثمار، هذا القانون يراد منه أن يكون حجز الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي و لسياسة جديدة لترقية الاستثمار، والذي من أهم مبادئه:

- حق الاستثمار بكل حرية
- المساواة أمام القانون للمقاولين الوطنيين الخواص أو الأجانب، تدخل السلطات العمومية يتحدد بمنح التشجيع أو الدفع للاستثمارات، أساسا كوسيلة تخفيف الضرائب الموضوعة من قبل القانون، إلغاء الاعتماد المسبق (الترخيص) من قبل المؤسسات الإدارية للاستثمار، ليعوض بتشريح بسيط.

غير أنه من أثار أحداث تطبيق نصوص عام 1993، والذي وصف بالجمود والثبات لكل المحيط المرشح لأن يكون في خدمة الاستثمار، فالمماطلات البيروقراطية والمشاكل المرتبطة لتسيير العقار الصناعي، قد أسهموا في عدم فعالية هذا القانون الموضوع[2].

3 :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(1994-2006)

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب الغير ناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق القد الوطني (1994)[3].

---

[1] عبد الرزاق حميدي،عبد القادر عويناان،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة،مداخلة في ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومةفي القضاء على البطالة و تحقيق التنمة المستدامة،جامعة محمد بوضياف،ورقلة،ص04

[2] كمال دمدوم،دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية،ورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية،جامعة سطيف،2003،ص 96

[3] شريف غياط،محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،مجلد 24،العدد الأول،جامعة قالمة،2008،ص 130

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يؤدي فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، ولقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى(01/04/1994) إلى (01/04/1998) ، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها: برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين. و أتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية للجزائر بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون وإعادة هيكلة بعضها الأخر.

أدت من جهة أخرى إلى التطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة، وأدت هذه السياسات بدورها إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية و تفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 إلى 26212 مؤسسة ليصل عام 1995 إلى 177365 وفي 1999 وصل العدد 159507 مؤسسة[1].

من خلال الجدول التالي نحاول أن نبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتدءا من 2001 إلى غاية 2006 كما يلي:

[1] نفس المرجع،ص130

جدول رقم (2-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2001-2006)

نوعية المؤ ص.م	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التغير 2002	معدل التغير 2003	معدل التغير 2004	معدل التغير 2005	معدل التغير 2006
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	00	00	00	12.34	15.45-
الصناعات التقليدية	64677	71523	78950	86732	96072	106222	10.85	11.64	8.62	10.7	10.56
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376767	6.73	10.21	8.45	9.53	9.91

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2006، رقم 10، ص 6

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث سجل معدل تطور هذه المؤسسات عام 2006، أعلى نسبة تقدر بـ 9.75% أما فيما يخص المؤسسات العمومية فهي تعرف استقرار نسبيا خلال السنوات الأولى ليشهد خلال السنوات 2005-2006 انخفاضا طفيفا، يعود السبب في ذلك إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام، أما فيما يخص الصناعة التقليدية تعرف هي الأخرى تطورا، بلغت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 11.64% في حين وصل عام 2006 إلى 10.56%.

وسنوضح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2001-2006):

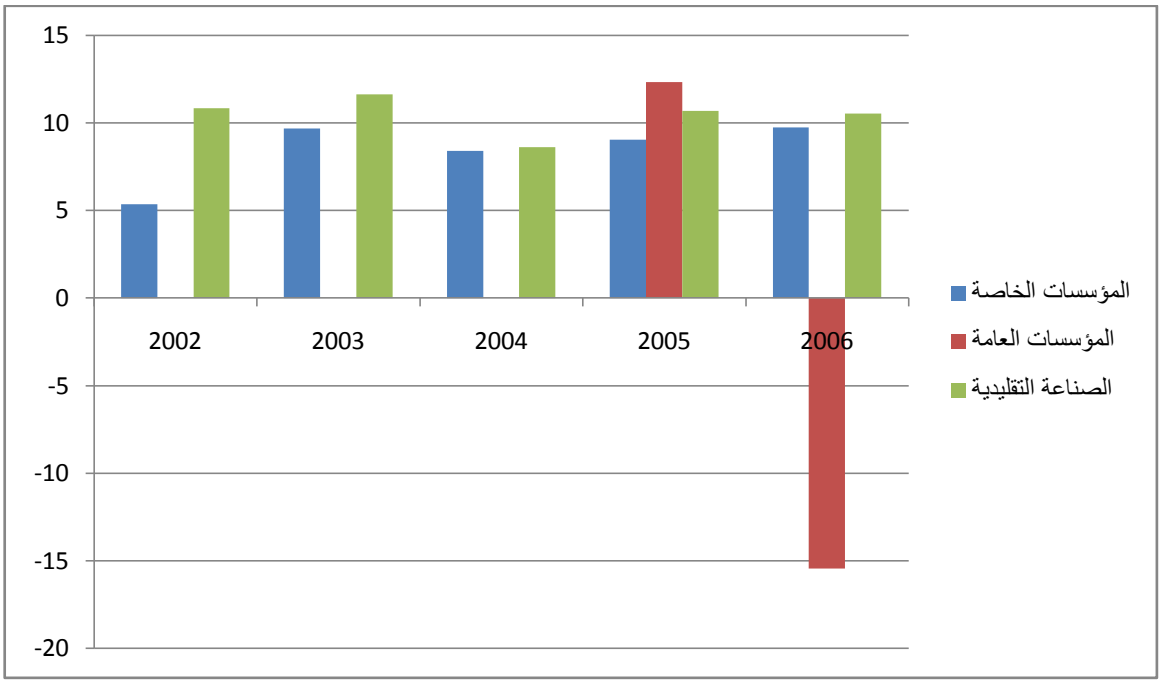

المصدر: بتصرف من الباحثين اعتمادا على الجدول

ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، حيث وصلت حدود 5% وقد كان لاعتماد هذه السياسة البنكية الصدى الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة،الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحد من تنمية وتطوير هذا القطاع، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري،وصندوق رأس المال المخاطر بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري إلى جانب إنشاء المرصد الوطني لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ويمكن إدراج تطور قطاعات النشاطات المهيمنة للسنوات (2005-2006) من خلال الجدول التالي :

[1] عبد الرزاق حميدي،عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ،ص 5

جدول رقم(1-3): تطور قطاعات النشاطات المهيمنة خلال عامي (2005-2006) :

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات 2005	عدد المؤسسات 2006	نسبة التغير%
01	البناء والأشغال العمومية	80716	90702	12.37
02	التجارة	42183	46461	10.14
03	النقل والمواصلات	22119	24252	9.64
04	خدمات العائلات	18148	19438	7.11
05	الفندقة والإطعام	15099	16230	7.49
06	صناعة المنتجات الغذائية	14417	15270	5.92
07	خدمات المؤسسات	12143	14134	16.40
قطاعات أخرى		41017	43319	5.61
المجموع		245482	269806	9.91

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية(2006)، نشرية المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 10،ص9_10.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعفت في قطاع خدمات المؤسسات بمعدل زيادة 16.40% أما في قطاع البناء والأشغال العمومية قدر معدل الزيادة بـ 12.37%، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة في هذا القطاع لاسيما في مجال بناء السكن، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي[1].

وسنحاول خلال الجدول التالي توضيح التطور لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى في الفترة (2005_2006):

[1] بلقاسمي كحلولي،نجاة وآخرون،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:واقع وآفاق،مذكرة مقدمة لنيل شهادو الماستر،جامعة قالمة،2011،ص 89

جدول رقم (1_4) : تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى (2005_2006):

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات 2005	عدد المؤسسات 2006	نسبة التغير%
1	الجزائر	30257	32872	8.64
2	وهران	16227	17255	6.34
3	تيزي وزو	13170	14434	9.60
4	بجاية	10167	11312	11.26
5	سطيف	9968	11088	11.24
6	تيبازة	8111	9149	12.80
7	بومرداس	8258	9090	10.08
8	البليدة	7838	8511	8 ,59
9	قسنطينة	7499	8439	12,54
10	الشلف	6882	7316	6,31
الولايات الأخرى		127105	140340	10,41
المجموع		245482	269806	9,91

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2006) ، نشرية المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 10، ص 13

نلاحظ من خلال الجدول مواصلة تكثيف النشاطات الاقتصادية بالولايات العشرة المتواجدة شمال البلاد، حيث بلغت أعلى نسبة نمو بولاية تيبازة، والتي قدرت بـ 12.80% مكنتها من احتلال المرتبة السادسة عوض السابعة عام 2005، أما أدنى نسبة فقد قدرت بـ 6.31% بولاية الشلف ما جعلها تحتل المرتبة العاشرة والأخيرة في سلم الترتيب[1].

4_ _تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (2007_ 2011) :

نظرا للمزايا والتحفيزات التي قدمت في إطار تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإن عدد المؤسسات في ارتفاع مستمر، وللوقوف على تطور عدد هذه المؤسسات خلال هذه الفترة نورد الجداول التالية:

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية،نشرية المعلومات الاحصائية2006،رقم 10 ،ص13

جدول رقم:(1-5) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2007-2008) :

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات عام 2007	عدد المؤسسات عام 2008	التطور	نسبة التغير%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	293946	321387	27441	9,34
	أشخاص طبيعية	أنظر للتعليق	70626	أنظر للتعليق	-
المؤسسات العمومية		666	626	40-	6-
نشاطات الصناعة التقليدية		116347	126887	10540	9,06
المجموع		410959	519526	108567	26,42

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2008)، نشر المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، ص 09

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات المتمثلة في "الأشخاص المعنوية" قد ارتفعت من 293946 عام 2007 إلى 321387 عام 2008 ودلك بنسبة تطور قدرت بـ 9.34%.

أما بخصوص المؤسسات المتمثلة في "الأشخاص الطبيعية"، يجدر الذكر أن عددها وصل في نهاية السنة الماضية إلى 70626 وبتطور سنوي يقدر ب 7993 أي بنسبة زيادة 12.76%

كما لم يذكر هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخطط الإحصائي لسنة 2007 وذلك لعدم توفر المعلومة الإحصائية في وقتها حيث أن المعلومة المتوفرة اليوم تشير إلى عدد 62633 مؤسسة خلال 2007. لقد قدر مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال عام 2007 ب 410959 مؤسسة، حيث سجل هذا العدد بدون إدماج المهن الحرة.

كما يبين الجدول أعلاه تطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإدماج خلال عام 2008 "الأشخاص الطبيعية" الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة، والتي تتمثل في كل من الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين، مزارعين ...الخ.

ونلاحظ أيضا أن المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في التعداد، أما العمومية فهي تمثل جزء بسيطا منها، حيث تراجع هذا العدد عام 2008 إلى 626 مؤسسة بدلا من 666 مؤسسة عام 2007[1].

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2008) ،نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14،ص 09

ويمكن إدراج تطور القطاعات السابقة للسنوات (2007-2008) في الجدول التالي:

جدول رقم (1-6) : تطور قطاعات النشاطات المهيمنة خلال (2007-2008)

رقم	قطاعات النشاطات	عدد المؤسسات 2007	عدد المؤسسات 2008	نسبة التغير %
01	البناء والأشغال العمومية	100250	111978	11,70
02	التجارة والتوزيع	50764	55551	9,43
03	النقل والمواصلات	26487	28885	9,05
04	خدمات العائلات	20829	22529	8,16
05	خدمات المؤسسات	16310	18473	13,26
06	الفندقة والإطعام	17178	18265	6,33
07	الصناعة الغذائية	16109	17045	5,81
08	باقي القطاعات	46019	18661	5,74
المجموع		293946	321387	9,34

المصدر: وزارة المؤسسلت الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2007-2008، رقم 14 ص 12

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعفت في قطاع خدمات المؤسسات أيضا بمعدل زيادة 13.26%، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية حيث قدر معدل الزيادة بـ11.70%، وسنوضح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): تطور قطاعات النشاطات المهيمنة خلال (2007-2008):

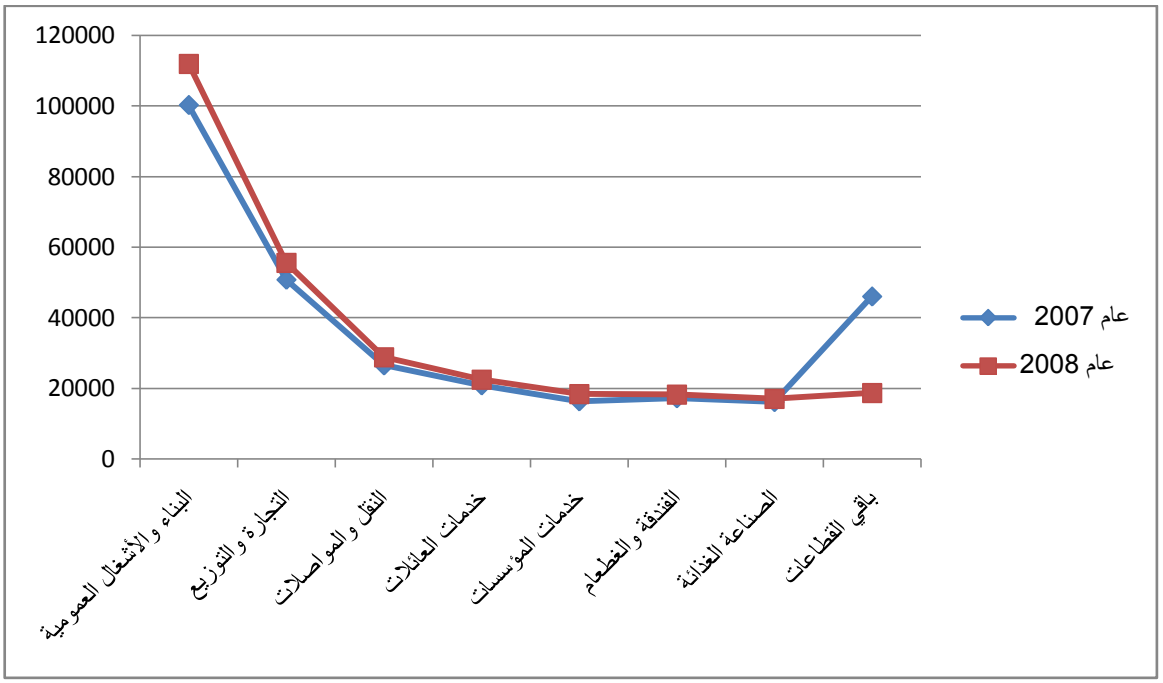

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول

الجدول التالي يبين التطور السنوي في تعداد المؤسسات الصغيرة المتوسطة وذلك بإدماج الأشخاص الطبيعية الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة.

جدول رقم (1-7) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال (2008-2009)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	التطور	نسبة التغير%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية (مؤسسات)	321387	345909	24515	7,63
	أشخاص طبيعية (مهن حرة)	70626	109496	38870	55,04
المؤسسات العمومية		626	591	-35	-5,59
نشاطات الصناعة التقليدية		126887	169080	42193	33,25
المجموع		519526	625069	105543	20,32

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2008)، نشرية المعلومات الإحصائية، مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 14، ص 13

استقراءا للجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2009 شهدت تطورا معتبرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ معدل الزيادة 20.32%، حيث وصل عددها 625069 مؤسسة مع نهاية 2009 بزيادة تقدر بـ 105543 مؤسسة، كما عرف هذا العام تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في المهن الحرة مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدرت هذه الزيادة بـ 38870 مؤسسة أي نسبة 55.04%، تعكس هذه النسبة مسار إدماج المهن الحرة منذ السداسي الثاني لسنة 2009 ودلك مقارنة بعدد المؤسسات "الأشخاص المعنوية" التي بلغت نسبة الزيادة بـ 7.63%، أما بخصوص الصناعات التقليدية هي الأخرى شهدت نمو معتبرا قدر بـ 33.25%، ويمكن إرجاع سبب هذه النسب العالية (33.25% -20.32%) إلى عملية مراجعة قاعدة المعلومات بالنشاطات الحرفية، أما القطاع العمومي فقد شهد هذا العام تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بسنة 2008 ،حيث تراجع من 626 إلى 591 مؤسسة سنة 2009[1].

ويمكن توضيح تطور قطاعات النشاطات المهيمنة لعامي (2008-2009) في الجدول التالي :

جدول رقم (1-8): تطور قطاعات النشاطات المهيمنة خلال (2008- 2009) :

رقم	قطاعات النشاطات	عدد المؤسسات 2008	عدد المؤسسات 2009	التغير%
01	البناء والأشغال العمومية	111978	122238	9,16
02	التجارة والتوزيع	55551	60138	8,26
03	النقل والمواصلات	28885	30871	6,88
04	خدمات العائلات	22529	24108	7,01
05	خدمات المؤسسات	18473	20908	13,18
06	الفندقة والإطعام	18265	19282	5,57
07	الصناعة الغذائية	17045	17679	3,72
08	باقي القطاعات	18661	50678	4,15
المجموع		321387	345902	7,63

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية ،مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008_2009 ،رقم 16، ص 10

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2008) ،نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14،ص 13

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تضاعف مستمر في قطاع خدمات المؤسسات وذلك بمعدل زيادة تقدر بـ 13.18%، وأيضا في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث قدر معدل الزيادة بـ 9.16%، في حين يقدر معدل الزيادة بـ 3.72% في قطاع الصناعة الغذائية.

ومن خلال الجدول التالي نحاول توضيح التطور الذي شهده تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشر الأول:

جدول رقم (1-9) :تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى لعامي (2008-2009):

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات 2008	عدد المؤسسات 2009	%نسبة التغير
01	الجزائر	38096	41006	7,64
02	تيزي وزو	19643	19785	0,72
03	وهران	17840	16204	-9,17
04	بجاية	14009	15517	10,76
05	سطيف	13555	14960	10,37
06	تيبازة	11526	13093	13,6
07	بومرداس	10897	12006	10,18
08	البليدة	10897	11250	9,83
09	قسنطينة	10240	11049	7,90
10	عنابة	8299	8933	7,64

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية مقدمة من طرف مديرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008-2009 ،رقم 16، ص 12

استقراء للجدول أعلاه نلاحظ مواصلة تكثيف النشاطات الاقتصادية بالولايات العشر المتواجدة في الشمال، حيث عرفت ولاية تيزي وزو نمو بنسبة 0.72% مكنها من تجاوز وهران واحتلال المرتبة الثانية، كما عرفت ولاية تيبازة نمو قدر بـــ 13.60%، مع احتلال عنابة المرتبة العاشرة والأخيرة بنسبة نمو 7.64% وذلك بتقدمها مرتبة واحدة منذ عام 2007 لتحل محل ولاية الشلف التي كانت تحتل هذه المرتبة لعامي 2005-2006 وسنوضح المعطيات أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) : تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى (2008_2009)

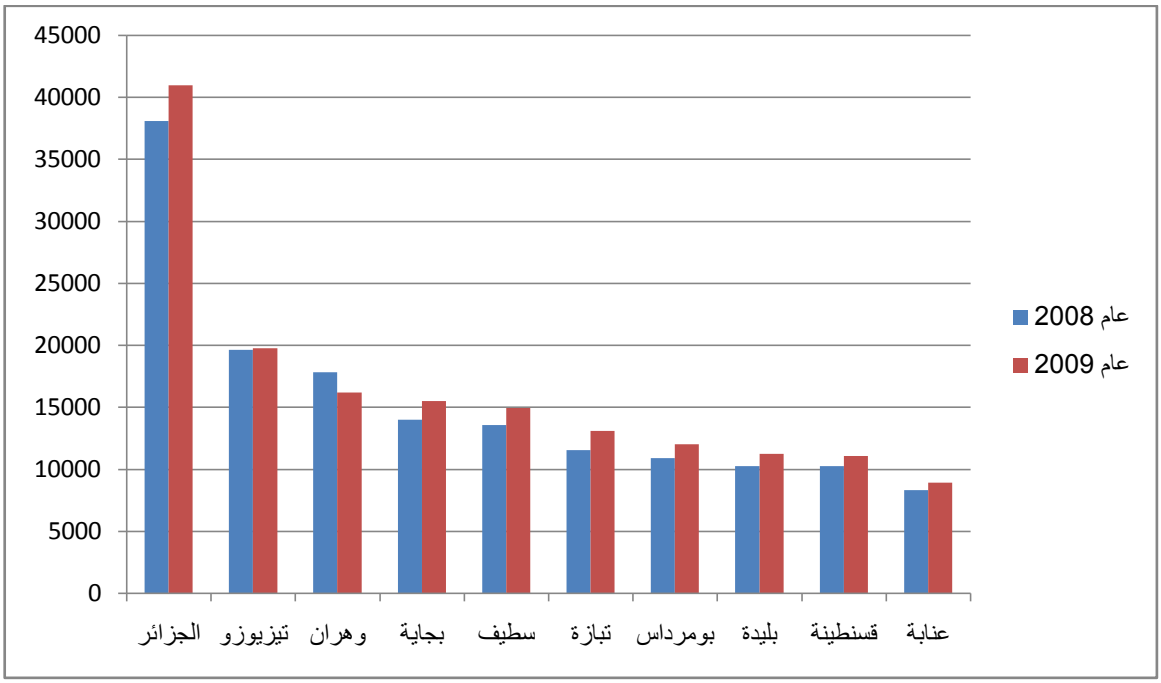

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول

للوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (السداسي الأول 2010_ السداسي الأول 2011) نورد الجدول التالي:

جدول رقم (1-10): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (السداسي الأول 2010_ السداسي الأول 2011):

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	التطور السنوي	
			العدد	النسبة المئوية
1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة				
أشخاص معنوية	361368	383594	22226	6,15
أشخاص طبيعية	112114	117260	5146	4,59
النشاطات الحرفية	133255	141460	8205	6,16
المجموع الجزئي 1	606737	642314	35577	5,86
2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	560	599	39	6,96
المجموع الجزئي 1	560	599	39	6,96

المجموع	607297	642913	35616	5,86
أشخاص معنوية (خاصة وعمومية)	365928	384193	22265	6,15

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19، السدسي الأول 2011، مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة 2012،ص9

من خلال الجدول السابق يلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين السداسيين (السداسي الأول 2010ـ السداسي الأول 2012) تقدر بـ 5.86% أي 35616 مؤسسة، كما يلاحظ تزايد الأشخاص المعنوية بنسبة 6.15% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تطورت بدورها خلال نفس الفترة بـــ 5.85% و كذا زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة 6.96% مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2010.

جدول رقم (1-11) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:

مجموعات فروع النشاط	السداسي الأول 2010	%	السداسي الأول 2011	%	نسبة التطور
1-الفلاحة والصيد البحري	3774	1,04	3930	1,02	4,13
2المحروقات،الطاقة،المناجم والخدمات المنجلة	1837	0,51	1932	0,50	5,17
3-البناء والأشغال العمومية	127513	35,29	1333969	34,92	5,06
4-الصناعات التحويلية	60480	16,74	62860	16,39	3,94
5-الخدمات	167764	46,42	180903	47,16	7,83
المجموع	361368	100	383594	100	615

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية ،رقم 19، السداسي الأول 2011، مرجع سبق ذكره ،ص 15

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 62860 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2011 مقارنة ب 60480 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2010، أي بتطور يقدر بـ 3.94% بينما التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ 6.15%.

ويلاحظ في الفترة ما بين السداسيين أن نسبة إنشاء المؤسسات مرتفعة في قطاع الخدمات بـــ 7.83% قطاع المحروقات والطاقة، المناجم والخدمات المتصلة بـــ 5.17%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 5.06% مقارنة مع القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من خلال ما سبق كان هناك إهمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن كل النواحي: التنظيمية، القانونية، المالية والإدارية....الخ ، وهذا يدخل ضمن عدم الاهتمام بالقطاع الخاص ككل وعدم إتاحة الفرصة له ليلعب دوره في التنمية الاقتصادية وذلك للاعتماد على المؤسسات الكبرى.

وكانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والذي عرفها على أنها،"كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج، وتأخذ أحد الأشكال التالية: فروع المؤسسات الوطنية، الشركات المختلطة ،المؤسسات المسيرة ذاتيا ،والمؤسسات الخاصة.

ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسات الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفتها أنها:كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من مليون دج

إلا أنه وبعد التسعينات وما شهدته الجزائر من تطورات اقتصادية هامة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايد لإحداث التنمية، وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغت درجة كبيرة إلى أن أنشأت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت :وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 ، وقع على عاتقها كل ما يتعلق بهذا النوع من المؤسسات من إنشاء وتطوير ،وتأهيل ،وتقديم مختلف المساعدات والمشورة...الخ

وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الأحدث في الجزائر وذلك حسب ما جاء في المادة 04 من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث:تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت [1]

[1] بالحاج فراجي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد و الاحصاء،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد و التطبيق،الجزائر،العدد 2009،11،ص11

طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا تمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1].

ولقد صنف المشرع الجزائري هذا النوع من المؤسسات إلى ثلاثة أنواع ملخصة في الجدول التالي:

جدول (2-1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	1- 9	<20 مليون دج	<10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10- 49	<200 مليون دج	<100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50- 250	200 مليون- 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: علي بن الضب،تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية بقطاع البناء بورقلة باستخدام نموذج ميدا خلال فترة 2002-2006، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 11.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي من خلال الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل ،كما توفر فرص توظيف للعمال الأقل مهارة في ظل نظام تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر، وملامتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة[2].

[1] نفس المرجع،ص 11

[2] كنوش عاشور، طرشي محمد،تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مداخلة ضمن ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشليف، الجزائر،17-18 أفريل 2006،ص1043

و للتعرف على حجم المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير وإحداث مناصب الشغل، نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال (2004-2010) :

السنوات / المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤسسة خاصة	592758	8888829	978002	1064983	1233073	586903	618515
مؤسسة عمومية	71826	76283	61661	57146	52786	51635	48656
صناعات تقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	908046	958515
المجموع	838504	1157856	1252707	1355399	1540209	1546584	1625686

المصدر: نشرية المعلومات الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة، مقدمة من طرف مديرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

من الجدول نلاحظ التطور الكبير بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها في عالم الشغل، حيث ساهمت هذه المؤسسات في سنة 2010 في تشغيل أكثر من ضعف ما تم توظيفه في عام 2004، وذلك بمقدار تطور قيمته 787182 منصب شغل خلال 7 سنوات ونصف، ونجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية هي الأكثر فعالية وديناميكية في تحقيقها وإنشائها.

حيث تجاوزت نسبة مساهمتها في التشغيل خلال سنة 2010 ،نسبة 58.96%، أما المؤسسات الخاصة فمساهمتها تصل إلى 38.05% ونجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضعيفة وفي تناقص مستمر[1].

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورا هاما في إيجاد الثروة ودعم النمو الاقتصادي للعديد من الدول، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أ - الناتج الداخلي الخام : تظهر الإحصائيات السابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى،لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة [2]

[1] نفس المرجع ،ص 1043.

[2] روابح عبد الباقي،العايب ياسين،تمويل المؤسسات ص و م عن طريق رأس المال المخاطر،حالة الجزائر،ورقة بحثية،جامعة منتوري،قسنطينة.

القطاع الخاص وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في الناتج الخام خارج المحروقات وحجم الصادرات وكذا الواردات أكثر من 50% في كل منها، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1994 حوالي 46.5% من القيمة الإجمالية للناتج الوطني الخام بقيمة 538.1 مليار دج، مقابل 35.5% أي 617.4 مليار دج للقطاع العمومي لترتفع هذه المساهمة عام 1998 لتصل 53.6% أي 178.4 مليار دج[1].

وللوقوف بصورة أكثر وضوحا على مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2007) نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3-2) : تطور الناتج الداخلي الخام لفترة (2002-2007):

السنوات / المؤسسة	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	933,3	26,5	1016,2	26,5	1102,2	25,2	1170,06	24,9	12718,8	24,1	1398,9	23,2
القطاع الخاص	2591,17	73,5	2824,7	37,5	3211,0	74,4	3531,96	75,1	410,4	75,9	4626,1	76,8
المجموع	3525,6	100	3840,9	100	4314,2	100	4702,02	100	5286,2	100	6025,0	100

المصدر: نشرية المعلومات الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة ،مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الجدول أن المؤسسات العمومية عرفت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تراجعا وصل إلى 23.2% سنة 2007، بعد أن كانت بنسبة 26.5% سنة 2002، في حين أن القطاع الخاص أصبح يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث وصلت مساهمته سنة 2007 إلى 4626.1 مليار دج بما يعادل 76.8% من أجمالي الداخلي الخام، بعد أن كانت تقدر النسبة بـ 73.5%، ويعود هذا التطور إلى التحسن والارتفاع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

[1] نفس المرجع.

ب- المساهمة في إيجاد القيمة المضافة :

للوقوف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : المساهمة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع الحروقات خلال الفترة (2002-2007)

الوحدة : مليار دج :

السنوات / القطاع	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	478,6	22,1	536,03	22,2	596,8	21,6	647,9	21,2	704,05	20,4	749,9	19,2
القطاع الخاص	1689,2	77,9	1887,19	77,8	2169,8	78,8	2414,3	78,8	2740,06	79,6	3153,7	80,8
المجموع	2167,8	100	2423,22	100	2466,6	100	3062,2	100	3444,11	100	3903,6	100

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يلاحظ أن القطاع الخاص قد تمكن من المساهمة بصورة محسوسة وبنسبة متزايدة في إنتاج القيمة المضافة حيث انتقلت مساهمة من 1689.2 مليار دج سنة 2002 إلى 3153.7 مليار دج سنة 2007 ،وبالمقابل فإن مساهمة المؤسسات التابعة للقطاع العام سجلت تراجعها من سنة إلى أخرى [1].

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية :

بالرغم من كل التحفيزات التي قدمتها الدولة ، وخاصة الجمركية منها لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات البلاد مكونة في مجملها من المحروقات.

أ-المساهمة في ترقية الصادرات:

يعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول وتوفير النقد الأجنبي، وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعاليةفي تنمية وزيادة حجم الصادرات وتسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل الإقتصاد الجزائري [2]

---

[1] كنوش عاشور،طرشي محمد ،مرجع سابق ،ص 1045

[2] سليمان ناصر،عواطف محسن،تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفة الإسلامية،بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

بـــ 95% ،لذلك فقد قامت السلطات العمومية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها.

و للتعرف على تطور الصادرات الجزائرية النفطية و غير النفطية ،نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-4) : تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004- 2006)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات / الصادرات	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصادرات النفطية	313,02	67,7	43488	98	53429	97,8	31302	97,2	43488	98	53429	97,8
الصادرات غير النفطية	781	2,4	907	2	1184	2,2	781	2,4	907	2	1184	2,1
إجمالي الصادرات	32083	100	44395	100	54613	100	32083	100	44395	100	54613	100

المصدر : نشرية المعلومات الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة

يتبين من الجدول أن الصادرات النفطية كانت ولا تزال تسيطر بما يفوق 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، أما بالنسبة لمساهمة الصادرات خارج المحروقات فهي جد ضعيفة بمعدل يقل عن 3% من مجموع الصادرات الوطنية، وهذا ما يعني عدم قدرة المؤسسات الوطنية على ايصال منتجاتها للأسواق الدولية .

ب- المساهمة في الاستيراد:

على عكس وضعية الصادرات، فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الاستيراد تبقى مرتفعة والجدول التالي يظهر تطور الواردات خلال الفترة (2004- 2009).

الجدول رقم(3-5) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات خلال الفترة (2004-2009) :

السنوات / القطاعات	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	13459	74	15298	76,3	16221	77,2	20390	74,3	28580	72,9	14312	72,6
القطاع العام	4740	26	4764	23,7	4784	22,8	7049	25,7	10576	27	5392	27,3
المجموع	18199	100	20044	100	21005	100	27439	100	39156	100	19704	100

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات المذكورة

من خلال الارقام الموضحة في الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا خلال المدة من عام 2004 إلى 2008، كما نلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال الفترة المدروسة على عملية الاستيراد مقارنة بمؤسسات القطاع العام.

من خلال ما تقدم يتضح أن توازن الميزان التجاري لا يزال مرتبطا بشكل كبير بتطور مستويات أسعار البترول في الأسواق الدولية،كما أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بصورة كبيرة ومطلقة على الواردات التي تزداد كل سنة.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول:المشاكل العامة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال محاطا بسياج من المشاكل والعراقيل التي تحول دون مساهمته في التنمية الاقتصادية المنشودة ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات كالاتي:

1- المشاكل الإدارية : إن المحيط الإداري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ليس ملائما لنموها وبالتالي لتطورها، يعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها سوء وضعف التسيير الإداري وتعقيد الإجراءات الإدارية.
كذلك إن أغلب المستثمرين يفتقدون في مرحلة انشاء المشروع إلى المعلومات الضرورية المتعلقة باستثماراتهم الأمر الذي يؤدي إلى اختيارات خاطئة لنوع النشاط [1].

2- المشاكل الخاصة بالعقار: كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية سنة 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة غير مسواة مقابل تسوية 978 اي ما يعادل نسبة 23.22% مقابل 76.66% غير مسواة، وعلى هذا الوضع تطرح اشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي مما أدى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي.

3- المشاكل الفنية: إن استخدام أو اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان[2].

---

[1] جمال بلخياط،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة،مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الذي نظمته جامعة باتنة يومي 17-18 أفريل 2006.

[2] نصيرة قريش،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مداخلة في ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في جامعة الشلف ليومي 17 و18 أفريل 2006.

4- مشاكل صعوبة الحصول على المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في التقنيات اليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية خاصة في بداياتها الأولى، فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية و لا يساعد على تنميتها و نموها[1].

5- مشاكل المعرفة والبحث العلمي: توجد العديد من المشاكل المتعلقة بمدى انتشار الوعي ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة دقيقة وعلمية.
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها امتدادا للمشكلة السابقة، ولعل التصور في المشكل السابق هو غياب الإطار المتخصص في هذا المجال.
- نقص توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد الأفراد لإقامة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تعدد الجهات المهنمة وغير المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق بينها ونقص الخبراء في هدا المجال[2].

6- المشاكل التكنولوجية: إن من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو اتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة ،هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التكنولوجيا ،لضعف مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، كما أن عملية التجديد والابتكار تتطلب متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير ،وهذا ما تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التخصص[3].

7- مشاكل المحيط الجبائي: إن الأعباء الضريبية التي تحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الوطنية لا تزال بأي حال من الأحوال لا تساعد على رفع العمل الإنتاجي بل تتسبب في تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب والغش الجبائي[4].

---

[1] شريف غياط،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤ ص و م و دورها في التنمية،مداخلة في ملتقى دولي،جامعة قالمة17-18 أفريل2006

[2] سيد علي بلحمدي،المؤسسات ص و م كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة،رسالة ماجيستر ،جامعة البليدة2005،ص 127

[3] برودي نعيمة،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العلمية،مداخلة في ملتقى جامعة تلمسان ليومي 17 و 18 أفريل 2006

[4] سيد علي بلحمدي، مرجع سابق ،ص 126

كما أن السياسة الجبائية في الجزائر لا تؤخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات في معاملاتها بمعدل ضريبي لا يختلف عن المؤسسات كبيرة الحجم ،أو حسب نوع المنتوج من أجل تحفيز الاستثمار في القطاعات المهملة من طرف الاستثمار الخاص[1].

8- مشكل ضعف التكوين والعمل المؤهل: لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية unesco الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية ،وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي والتكويني الأمر الذي يجعل من مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب التدريب والتكوين على مستوى المؤسسات الإنتاجية نتيجة للصعوبات المالية التي تعانيها وقدم وسائل الإنتاج والتي تمكن من تحسين المستوى الفني للعمال وكذا غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري[2].

9- مشاكل العمالة وظروف تأمينها : إن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضطرون إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل ، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد اتقان العمل ويتوجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها، ولذلك فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم،فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل ، وتشكل أسبابا من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدمة ،إضافة إلى ارتفاع التكاليف أيضا هناك مشكلة التأمينات الاجتماعية حيث يشترط على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم[3].

10- مشاكل التسويق: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشكل التسويق سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخارجي ،ويعود ذلك أساسا إلى المنافسة التي تواجهها تلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص، أو من جانب غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها والذب ينجم عنه ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف النتجات، وقد يؤدي إلى تعرض تلك المؤسسات إلى احتمال التوقف المؤقت أو النهائي[4].

---

[1] نفس المرجع ،ص 126

[2] جمال بلخياط، مرجع سبق ذكره.

[3] حمد فرجي،المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،مداخلة في ملتقى جامعة الجزائر،17و18 أفريل، 2006

[4] نعيمة برودي ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مشاكل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بالرغم من أهمية البنوك التجارية في الجزائر للمشاريع الاقتصادية بمختلف أحجامها إلا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تجد صعوبة كبيرة لدخول أسواق الائتمان وقدرة غير متكافئة مع مؤسسات كبيرة الحجم، مما جعلها تعتمد على موارد ذاتية، وقروض الأصدقاء ومصادر أخرى غير رسمية ومن بين هذه المشاكل:

1- مشاكل تتعلق بالتكاليف والضمانات : تعد من بين أهم وأخطر المشكلات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة تكاليف التمويل المصرفي والمتعلقة بالفوائد المسبقة ، وإضافة إلى تكاليف أخرى ، كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار آخر وتبقى أسعار الفائدة حرجا على الكثير من المتعاملين خاصة من حيث التكلفة.

2- كثرة الإجراءات وغياب صيغ التمويل البديلة (عمليا): إن البنوك التجارية العمومية هي الممول الوحيد الرسمي في الجزائر ،وكما هو معروف أنها تضع إجراءات تبدو ضرورية في وجهة نظرها لضمان استرجاع القروض ،غير أن المشاريع تعجز عن توفيرها.

أما أساليب منهج القروض للمؤسسات باختلاف أحجامها وطبيعتها القانونية محدودة ويقتصر على مايلي:

- استخدام قروض الاستثمار لمدة لا تتجاوز 5 سنوات .
- السحب على المكشوف من أجل تمويل الاستغلال .
- عدم تأقلم البنوك التجارية مع متطلبات المتعاملين كتمويل ومسك الحسابات وتحرير الأموال المودعة، تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى ، تفشي البيروقراطية في المنظومة المصرفية ، وكثرة الإجراءات المطلوبة والوثائق اللازمة.
- غياب الطرق الحديثة لتقييم وتقدير مخاطر القروض لمختلف المؤسسات.
- غياب البنوك المتخصصة التي تختص بتمويل المؤسسات.
- تأخر فرار الحصول علة رد من البنوك بعد ايداع ملف القرض.

3- مشاكل متعلقة بالشروط ومبادئ التمويل : ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شديد الخطورة لا سيما أن معدلات فشلها كبيرة ،ويستوجب على البنك القيام بدراسات والتأكد من صحة المعلومات المقدمة.

وتأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع والمردودية المحتملة وعوامل أخرى تأخذ بعين الإعتبار كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسعار.

وفي حالة المشروعات القائمة تهتم البنوك بالمركز المالي للمنشأة ونواتج السنوات السابقة لكن الكثير من [1]

[1] سحنون سمير، بونوةشعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص وم في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،17-18 أفريل، 2008،ص425

طالبي التمويل لا يصرحون برقم أعمالهم خوفا من الضرائب، وهذا ما يؤدي لعدم صحة المعلومات حول الأرباح التي تعتمد عليها البنوك في التحليل المالي للمشروع ، وبالتالي فهذا مصدر لعدم تناظر المعلومات بين طرفي التعامل[1].

المطلب الثالث: تطور التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد ساهمت البنوك العمومية بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الرغم من المشاكل والصعوبات التي واجهت هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحدودة.

الفرع الأول: البنوك الجزائرية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بلغت القروض البنكية على اختلاف أنواعها والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية الألفية الثالثة حجما كبيرا ،وتترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية والمتقدمة إلى تلك المؤسسات في حجم القروض والممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،والتي تعمل على استحداث مناصب الشغل ،زيادة القيمة المضافة ، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الإقتصادي.

جاءت التسهيلات سابقة الذكر بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 فقد جاءت في المادة 14 من هذا القانون أنه سيتم انشاء صناديق ضمان القروض ، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهكذا جاءت بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد من البنوك الوطنية لتجسيد هذا القانون ،وقد تم توقيع الإتفاق مع ستة بنوك عموميةهي:CPA– CNEP–BEA– BADR–BNA–BDLسيسمح هذا البروتوكول خلال السنوات القادمة بإنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة[2]، ولقد اتفق الطرفان (أي الوزارة والبنوك العمومية الستة) على:

المادة الأولى : موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المشتركة المالية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك.

المادة الثانية : يعمل الطرفان خصوصا على:

- تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائر.
- توجيه القروض إلى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة وتخلق مناصب الشغل.
- توسيع توظيف خطوط القروض.

---

[1] سحنون سمير، بونوةشعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص وم في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،17-18 أفريل، 2008،ص425.

[2] سيد علي موازي،توقيع بروتوكول مع هيئات مالية وطنية من أجل محيط مالي مرن وملائم لنشوء المؤسسات،مجلة فضاءات،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،قاطرة التنمية،العدد 01 الجزائر،2002،ص 11

-تطوير منهجية موحدة وتشاورية وذلك بالتعاون مع الوزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث وجلب الأموال الخارجية لدى مقدمي المال الدوليين

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على التصدير عن طريق منحها تمويلا ملائما.

- إعادة المبادرة معا تحت إشراف وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع برامج تكوين اتجاه مسيري الؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول اجراءات تقديم التدفقات المالية.

- وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة الثالثة : تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من أجل متابعة ترتيبات البروتوكول خاصة المشار إليها في المادة الثانية[1].

الفرع الثاني : حصيلة التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المؤسسات الإقتصادية في نهاية ديسمبر 2001 ما يقارب 1748.3 مليار دج منها 374.9 مليار دج مقدمة من قبلCNEP أي ما يمثل 21.4 من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الأخيرة 82.1% من مجموع التوظيفات البنكية، مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدرت بـ 17.9% من مجموع التوظيفات البنكية، وقدرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في2000/12/31 بحوالي 260 مليار دج، وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الأخيرة بين عام 1998 وعام 2000 بـ 32%

أما في عام 2003، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 والمؤسسات الصغيرة العمومية 788 مؤسسة، فإن الأرقام تكشف بأن 19% منها تمكنت من الحصول على قروض بنكية، بينما الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار أجراه مع جريدة الخبر صرح بأنه منذ1999 توجهت البنوك إلى دعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة بدليل رفع حجم القروض إلى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات كما أن ثلث حقائب البنوك موجهة اليوم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكشف أيضا عن أن 33000 مؤسسة استطاعت الاستفادة من القروض، كما أن 250 مليار دج متداولة[2]

---

[1] عبد اللطيف بلغرسة ،رضا جاوجدو،آثار السياسة النقدية والمالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مداخلة في ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية،جامعة فرحات عباس،سطيف 29و30 أكتوبر 2001،ص 7

[2] http://www.cnes.d2/cnesdoc/,14-04-2012,10 :45

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم 6 بنوك وطنية بتسييرها، كما أعلن أن البنوك تضطلع لإنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2004، خاصة بعد إنشاء صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان أخطار الاستثمار[1].

كذلك صرح الممثل العام للبنوك والمؤسسات المالية ABEF السيد بن خالفة، أنه خلال سنة 2008 تم إمداد الاقتصاد الجزائري بقروض قدرت قيمتها بـ 2700 مليار دينار، 90% منها منح للمؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، حيث مثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 40-45% من هذا المجموع[2]، وبالوصول إلى سنة 2011، والتي أطلق عليها العديد من الملاحظين تسمية: سنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن دعم الدولة الجزائرية لهذا النوع من المؤسسات كان كليا تقريبا، من أجل إنعاش ودعم هذا القطاع في الوقت والمكان المناسب.

لذا اتخذ مجلس الوزراء الذي عقد في جانفي من نفس السنة، إجراءات شجاعة لدعم الاقتصاد الوطني سواء على المستوى المالي أو البنكي ، أو في ما يخص استثمار المؤسسات والتشغيل ،من أجل ذلك تم تكليف الخزينة بأن تضع في متناول البنوك بتمويل المشاريع ذات المردودية الطويلة وعلى رأسها الصغيرة والمتوسطة[3].

المبحث الثالث: دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: برنامج التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص أهم برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها خاصة ما تعلق بالتعاون المتعدد الاطراف وليس على ذلك أدل من "برنامج ميدا "المندرج في إطار التعاون الأورو-متوسط خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له إذا وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها تم انجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض[4].

---

[1] نفس المرجع.

[2] YAzid taleb,la PME parent pauver du financement bancaire,le 20/04/2010
http :www.elmoudjahid.com.fr من الموقع :

[3] http :www.elayem.com,12/05/07,10 :26 سنة الإصلاحات والمكتسبات الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر،في الموقع 2011

[4] يوسف خوني،"دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،ملتقى الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغربية،سطيف،الجزائر 25-28 ماي 2008، ص11

2- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية :

تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية كمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث محاضن نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا[1].

3- التعاون مع البنك العالمي:

وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لإعداد وضع حيزا لتنفيذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط.

4- بروتوكول اتفاق الترقية للوساطة المالية المشتركة:

تم التوقيع على بروتوكول الاتفاق في 2001/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية حيث يلتزم مسؤولي البنوك الموقعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة ويسمح هذا الاتفاق خلال السنوات الخمس القادمة بالوصول إلى 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وسيعمل طرف الاتفاق على[2]:

- توفير شروط ترقية العلاقة السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة ،وهذا طبقا لقواعد الحيطة المحددة من طرف بنك الجزائر.

- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة ذات القدرة الكبيرة على النمو القيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة.

- تطوير منهجية موحدة وتشاورية وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة للشؤون الخارجية لبحث و تعبئة التمويلات لدى الممولين الدوليين.

- وضع في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض[3].

5- برنامج الوكالة الوطنية للتعاون التقني الألماني GTZ:

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا البرنامج بالاشتراك مع الوكالة الوطنية للتعاون التقني بمبلغ 2 مليون مارك ألماني ويهدف إلى:

---

[1] بلحمدي سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 110

[2] طاهر هارون فطيمة،حفيظ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة مقارنة لأساليب المستحدثة في الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة شلف،الجزائر،17و18 أفريل 2006

[3] بلحمدي سيد علي،مرجع سابق ص110

- دعم وتطوير الاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تهدف إلى تكوين 200 مستشار بالجزائر.
- دعم وإنشاء المؤسسات من خلال عملية التكوين.
- تطوير ودعم العلاقات مع الجمعيات المهنية.
- إعادة تأهيل المؤسسات من حيث جانب التسيير.

6- برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP :

اختار برنامج الأمم المتحدة للتنمية تسطير سياسات للتنمية خاصة بكل بلد لتعكس الأولويات المنتهجة من طرف هذا الأخير ، حيث أن الهدف الأساسي لهذه البرامج هو دعم ديناميكية وإعادة الهيكلة ،تنمية التنافسية ، تنمية الصناعات والمؤسسات وقد سطرت هذه البيئة بالاشتراك مع السلطات الجزائرية في 1999 برنامج لتحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية وإعادة هيكلتها حيث تم اختيار مؤسسات وطنية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كأولويات في المرحلة الأولى إلى جانب خلق محيط اقتصادي وتكييف برامج الدعم والمساعدة في انشاء ووضع سياسة وإستراتيجية صناعة ناجحة

7- خطوط القرض الخارجية :

في إطار التعاون المالي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الدعم تم البحث والمفاوضة من أجل الحصول على خطوط قرض خارجية لفائدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الإطار تم الإستفادة من عدة قروض وهي:

- خط قرض BAFD الموطن لدى القرض الشعبي الجزائري بقيمة 140 مليون دولار.
- خط قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقيمة 240 مليون دولار.
- خط قرض الموطن لدى القرض الشعبي الجزائري بقيمة 15 مليون دولار

وهناك قروض لم تستفد بعد مثل: القرض الإيطالي 30 مليون دولار، خط القرض الكويتي بقيمة 33 مليون دولار، خط القرض الإسباني 20 مليون أورو، وكذا قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة40 مليون أورو[1].

المطلب الثاني : هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

ينظم المرسوم التنفيذي رقم 96/297 الصادر بتاريخ 08-09-1996المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03/300 مهام وهيكل وسير الوكالة بحيث أن الوكالة هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وحسب المادة 06 من المرسوم السابق فإن الوكالة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية تضطلع بالمهام التالية:

[1] طاهر هارون، فطيمة حفيظ،مرجع سبق ذكره،ص37

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها تخصصات لصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها: الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام دفتر الشروط بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة.
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

تقوم الوكالة باستخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي ،تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،والثانية بين الطرفين السابقين والبنك ،وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة كما يأتي:

- المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- قرض دون فائدة تمنحه الوكالة بتغير حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بنكي يخفض جزء مهم من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع[1].

2- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمارANDI :

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه حدد مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر ،وقد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار APSI التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات لسنة 1993 ، وانطلاق نشاطها في مارس 1995، وتسعى هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.
- المساعدة على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات عن طريق الشباك الوحيد.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي تعد بها المستثمرون.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار[2].

---

[1] شريف غياط،محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره ،ص134.

[2] صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف،العدد 03، 2004

كل هذه المهام هدفها ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وتشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات المقدرة بـ30 يوما،والتي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة السابقة APSI.[1]

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

لقد أنشئت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة ب:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة.

وبهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

❖ مراكز التسهيل: هي هياكل إعلام ، توجيه ومراقبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وهي تغطي مجمل التراب الوطني وتتكفل هذه المراكز بمهام عديدة منها:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومة المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكوين والابتكار، و يدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة، ويسيره مدير[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] www.PMEart-DZ.org.

[3] عيسى بن ناصر،حاضنات الأعمال كآلة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة،العدد18،مارس 2010،ص 61

❖ حاضنات الأعمال : إنها مؤسسات قائمة بذاتها تعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف مدهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق[1]، وقد تكون هذه الحاضنات عمومية تابعة للدولة ،حيث تنشأ بغرض تحقيق تنمية مستدامة للمؤسسات الصغيرة خاصة الناشئة منها،وقد تكون خاصة تهدف إلى تحقيق أرباح بالدرجة الأولى،وعموما ستساهم هذه المحاضن في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصمودها في السنوات الأولى[2].

4- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها ويسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة والمتوسطة وهذا في إطار:

- إنجاز دراسات عامة لإقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.
- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية التعامل الصناعي الدولي والوطني.
- إنجاز تجهيزات لإستقبال مشاريع الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

5- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX:

في إطار تشجيع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير ، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996 ، مهامه الرئيسية تتمثل في:

- المشاركة في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.
- تنشيط برامج دعم وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وكذا صد وتحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية
- إنشاء بنك المعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، والقيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية[3].

6- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحليةCALPI :

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المؤسسات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع

---

[1] نفس المرجع،ص 61 .

[2] ليديا .م ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مستقبل الجزائر لعهد ما بعد البترول،مجلة الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،الجزائر ،العدد11،ص 48 .

[3] بلحمدي سيد علي،مرجع سابق،ص 73

الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية[1].

7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM :

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر منها:

- تقديم القروض دون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية[2].

8- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR :

نتيجة لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض اللازمة من البنوك ثم تبني فكرة ضمان تلك القروض عن طريق صناديق متخصصة في ذلك، وأهمها هو صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR ،وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث بالتفصيل[3].

---

[1] سمير سحنون ، مرجع سبق ذكره ، ص500.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم ، مرجع سبق ذكره،ص135

[3] Lacheb youcef(S/directeur du foncier,et du financement de la ministère de la PMEA).les mesures d'appmis au financement de la PME,journée «portes ouverte» Banque-entreprise,Hotel militaire,blida,22/23/24 avril 2003, p5

خاتمة الفصل الثاني:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الإستقلال حيث عرفت تطورا ملحوظا من حيث العدد ومساهمتها في هذه المراحل وازدادت أهميتها من خلال مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة ،وكذا خلق قيمة مضافة ،إضافة إلى مساهمتها في زيادة نسبة الناتج المحلي والوطني، إضافة إلى مجالات أخرى إنتاجية.

إلا أن هذه المؤسسات ورغم أهميتها تعاني من عدة مشاكل بإختلاف أنواعها بما فيها مشاكل إدارية، تسويقية ، تكنولوجية ومشاكل التمويل التي تعتبر العائق الأساسي لقيام واستمرار هذه المؤسسات وقد قامت الدولة من أجل تسهيل توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بإنشاء مختلف الهيئات وإقامة برامج دعم لهذه المؤسسات ،وأهم هذه الهيئات هو صندوق ضمان القروض والذي يعتبر عنصر مهم في مجال تسهيل التمويل لهذه المؤسسات.

مقدمة الفصل الثالث

نتيجة لقناعة الدولة الجزائرية بقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني ومعرفتها أنا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستمرار وتحقيق أهدافها والمنافسة داخل المحيط الذي تنشط فيه وكل ذلك بسبب قلة مواردها, تحتم على الحكومة استهلاك آليات وبرامج وهيئات مساندة لهذا النوع من المؤسسات تضمن لها النجاح والتوسع.

ومن بين الآليات الداعمة والتي انتشر التعامل بها في الجزائر آلية صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والذي استخدمته الدولة لحل مشكل التمويل البنكي لهذه المؤسسات.

المبحث الأول: ماهية صندوق ضمان القروض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار سياسة الدولة الجزائرية الرامية لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مرافقة المستثمر ورفع الحواجز والعراقيل التي تتعرض أثناء تحقيق مشروعه، بادرت هذة الاخيرة بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، الذي يعتبر كطرف ثالث يربط بين البنوك والمؤسسة وهذا لتغطية مشكل الضمانات التي تثقل كاهل هذا النوع من المؤسسات وهذا بتقاسم المخاطر مع البنك.

المطلب الأول: تقديم عامل صندوق ضمان القروض:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373- 02 المؤرخ في11نوفمبر2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18- 01 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد انطلق نشاطه فعليا في 14مارس2004 [1]، وهذا التعريف يخص صندوق ضمان القروض في صيغته العادية، أما صندوق ضمان القروض في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي FGAR/MEDA، فقد تم تجسيده من خلال إبرام معاهدة التمويل مع الإتحاد في سبتمبر 1999 لصالح المشاريع في مختلف القطاعات بالجزائر وهذا بقيمة 63 مليون أورو.

وقد تم في سنة 2005 تخصيص ما قيمته 20 مليون أورو من إجمالي الغلاف المالي بغرض تغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تأهيلها، استفاد صندوق ضمان القروض من 75% من هذه المخصصات أي حوالي 15 مليون أورو، يقوم من خلالها الصندوق بطرح ضمانات تصل إلى250 مليون دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستجيب للمعايير التالية: أن تكون مؤسسة خاصة صناعية أو خدماتية وحققت على الأقل سنة واحدة من النشاط وتشغل على الأقل 20 عاملا، كما يجب أن تكون قد استفادت على الأقل لمرة واحدة من برنامج التأهيل في إطار برامج الوزارة أو إطار برامج الإتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر انجاز صندوق القروض (FGAR) و(MEDA) انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

---

[1] Le Garant: نشرية مصدرة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، مقدمة من طرف مديريتا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية عنابة، 2012، ص16.

[2] بلعزوز بن علي،اشكالية تمويل المؤسسات الص وم في ضل مقررات لجنة بازل2،مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الص و م في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف،17-18 أفريل،2006، ص 491.

المطلب الثاني: مهام صندوق ضمان القروض

يتولى صندوق ضمان القروض بما يلي:

- التدخل في مرح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات وتوسيع المؤسسات القائمة.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ضمان البرامج التي تضعها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر والتي تنشط في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمه في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض:

يتمثل الهيكل التنظيمي للصندوق عند انطلاقه فيما يلي:

1. مجلس الإدارة: ويتكون هذا المجلس من 09 أعضاء ويكون المدير العام للصندوق حاضر عند عقد كل اجتماع ويكون له دور استشاري فقط، ويعقد المجلس دوراته أربع مرات في السنة أي كل ثلاثة أشهر، وهذا بطلب من رئيس مجلس الإدارة ويناقش للمجلس أثناء اجتماعه كل الأمور المتعلقة بالصندوق.

[1] محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة في ملتقى حول الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، الجزائر، ليومي 17 و18 أفريل 2006، ص 238.

2. الإدارة العامة: وتشمل كل من:

أ. المدير العام: يلعب دورا أساسيا في صياغة وإعداد وتخطيط التوجيهات العامة للصندوق وكذا وضع وتطوير الإستراتيجية الموافقة، إضافة إلى العمل على تحقيق أهداف الصندوق.

ب. الأمانة العامة: وتتمثل مهام الأمانة العامة في العديد منا لأعمال المتعلقة بالمديرية العامة من شكليات مثل: استقبال البريد والفاكس والرد عليها واستقبال المدعوين.

3. لجنة الالتزامات: تعقد هذه اللجنة من أجل اتخاذ قرار مرح الضمان للملف المقدم للصندوق وتعقد هذه الأخيرة تحت إشراف المدير العام.

4. لجنة التنسيق: تعقد هذه اللجنة بحضور جميع مدراء الأقسام في الصندوق وتتعلق اجتماعاتها بأمور المكاتب، الهاتف، الفاكس، الطابعات ... الخ.

5. خلية الاتصال والوثائق: وهي حاليا بمثابة خلية إعلام، كما تجدر الإشارة أنه من بين مهامها مستقبل وضع مخطط نشاط سنوي للتعريف بصندوق الضمان، وتساهم في وضع إستراتيجية تسويقية وكذا برامج معلوماتية، إضافة إلى العمل على الإشهار للصندوق.

6. مستشار المدير العام: وتتمثل مهامه في تقديم استشارات وإعداد مختلف التقارير والدراسات المتعلقة بالتوجهات الإستراتيجية للصندوق.

7. نائب المدير العام: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وله كامل الصلاحيات.

8. خلية الإعلام الآلي والتنظيم: وتتمثل مهمتها في التخطيط وتسيير ومرافقة كل النشاطات المتعلقة بالتوظيف الأمثل لنظام المعلومات الخاصة بصندوق الضمان والتي تعمل هذه الخلية على تنبيه من خلال تحقيق هذا النظام وتوفير كل الاحتياجات المادية والبشرية، ومن مهامها التدخل المباشر وبصفة سريعة لصيانة كل أجهزة الإعلام الآلي وكذا تقديم خدمات إعلامية لمختلف المديرية.

9. مديرية الإدارة المالية والموارد البشرية: ويتمثل دورها في إعداد كل التقارير المالية والمحاسبية الخاصة بالصندوق، ووضع نظام معلومات للتسيير وكذا الإجراءات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية، وتتمثل الدائرة المالية والمحاسبة ودائرة الموارد البشرية.

10. مديرية دراسات الشؤون القانونية: تقوم هذه المديرية رفقة السكرتارية العامة بترتيب ومتابعة كل المعاملات القانونية وكذا تحضير الوثائق القانونية وتقديم نصائح واستشارات قانونية للإداريين والمسيرين في صندوق الضمان في إطار المهام التي يباشرونها[1].

[1] الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض: http://www.fgar.dz

11. مديرية الالتزامات والمتابعة : حيث تتمثل مهام مدير الالتزامات والمتابعة في تنظيم أنشطة المديرية ومراجعة الدراسات والتحقق من ملفات طلبات القروض للمؤسسات وكذا التدخل على مستوى خلية الالتزامات والمتابعة لاتخاذ القرار المناسب وإرسال ومتابعة عقد قروض الضمان المقبول مع البنك المعني بتقديم القرض وكذا متابعة السير الحسن للمهام المطلوبة من المديرية وتشمل دائرة الالتزامات ودائرة المتابعة.
حاليا يجري تغيير الهيكل التنظيمي للصندوق بما يسمح بأداء مهامه بشكل أفضل[1].

[1] نفس المرجع.

الشكل رقم (3-1):الهيكل التنظيمي الحالي لصندوق ضمان القروض

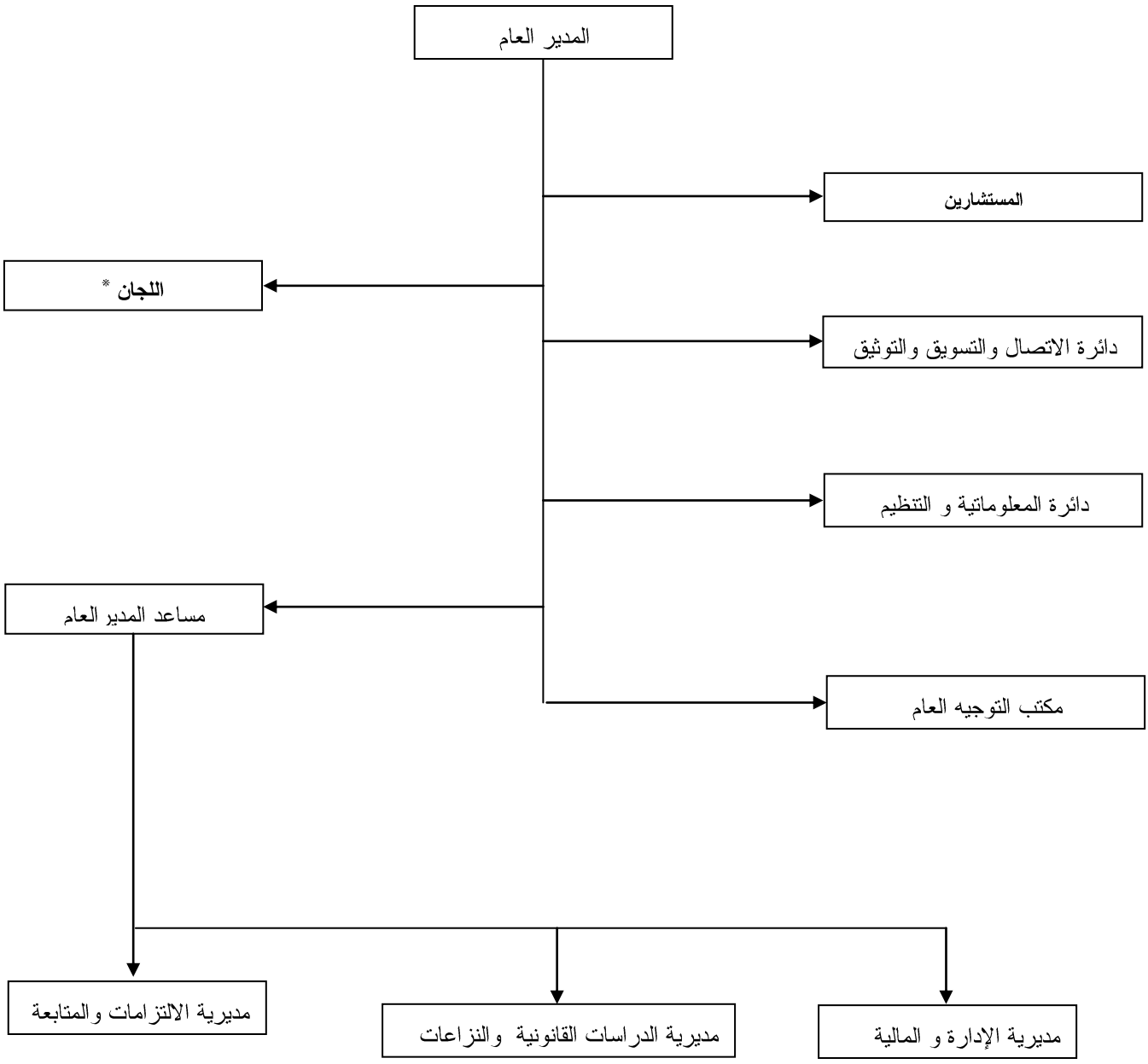

* اللجان.

- لجنـــــة التنسيـــــــق.
- لجنة الالتـــزامـــــــات .
- لجنـــــة المصادقـــــــة والتعويضات .

المصـــــدر : موقع صندوق ضمـــــان القروض للمؤسســـــات الصغيرة والمتوسطـــــة (FGAR)

المبحث الثاني: أهداف صندوق ضمان القروض وخطوات منح الضمان

يتمثل الهدف الرئيسي لصندوق ضمان القروض في الحصول على التمويل البنكي للمدى المتوسط من أجل دعم بداية ومواصلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالموافقة على ضمان قروض البنوك التجارية من أجل إكمال تمويل مشاريع المؤسسات التي شرع فيها والمواجهات لإحداث تطوير المؤسسات، هذا الهدف تنشق عنه أهداف أخرى منها اقتصادية وأخرى اجتماعية.

المطلب الأول: أهداف الصندوق

الفرع الأول: الأهداف الاقتصاديـــة

تتلخص الأهداف الاقتصاديـــــة في النقاط التاليـة:

- تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديد هياكلها، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي.
- تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تنافس المنتجات المستوردة، وذلك عن طريق إنتاجها محليا وإمكانية تصديرها إلى الخارج.
- العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات.
- تقديم خدمات للمستثمر تتمثل في توجيه ونصحه باطلاعه على معلومات اقتصادية خاصة بالمشروع.
- تشجيع الإنتاج ودعمه وتوجيهه إلى السوق المنافسة.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعيـــــــة

تنحصر الأهداف الاجتماعيـــــــة للصندوق في العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالـــي تخفيض نسبـــة البطالة بالإضافة إلى تحقيق نوع من التوازن الجهـــوي بمنح الأولوية في الضمـــان للمؤسسات المتواجدة في المناطق النائية خاصة الجنوب.

المطلب الثاني: خطوات منح الضمان

المهمة الأساسية لصندوق ضمـــــان القروض للمؤسسات الصغيـــــرة والمتوسطة هي تسهيل الحصول على قروض بنكيـــــة لفائـــــدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في أخطار التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المقدمة .تمر عملية منح الضمانات بعدة خطوات ابتدءا من مرحلة التوجه إلى البنـــك إلى غاية تحرير شهادة الضمان والضمان لا يمنح لجميع المؤسسات, فهناك مؤسسات غير مؤهلة للحصول على ضمانات .

ويتم منح الضمان حسب المراحل التاليـــــــــــــــــة:

التوجه إلى البنـــك: حيث تتقدم المؤسسة صاحبة المشروع بطلب قرض بنكي من أحد البنوك المعتمدة مرفق بملف يدرس على مستوى البنك , هذا الملف يكون مرفقـــــا بضمـــانات كافية لتغطية مخاطر القـــــرض وإذا كانت غير كافيـــــة ففي هـــذه الوضعية لا يمكن للبنـــك أن يقـــبل طـــلب التمويل إلا إذا صوحب بضمان مناسب من هيئة ضمان معتمدة.

التوجه إلى صندوق ضمان القروض (FGAR): يتوجه البنـــك صاحب المشروع إلى صنـــدوق الضمـــــان من أجل التعريف بالمشروع وتقديم خطة العمـــل والتي هي عبـــــارة عـــن دراسة تقنو اقتصاديـــة ويقدمها الزبون للصندوق, أين يتم استقبـــاله على مستوى مديرية الالتزامات لدى الصندوق في المنطقـــــــة* التي ينتمي إليها، حيث يقوم المكلف بالدراســـــات بإلقاء نظرة مبدئية حول المشروع, ويبدي هذا الأخير رأيه في ذلك وبعد ذلك تنتقـــل هـــذه الدراســـــة إلى رئيس دائرة الالتزامات ليعطي رأيـــــه كذلك. في حالـــــة تماشي المشـــروع مع البرنـــــامج العـــام للصنـــــدوق يقـــدم للزبون وصل استلام والذي يمثـــــل الموافقـــــة على أن المشروع مؤهـــــل من طرف الصنـــــدوق، ويكون هذا الوصل مرفقـــــا بقائمـــــة المعلومات المطلوبة من أجل استكمال الملف, كما يجب تقديم نسخة من الملف للبنك المعني قصد مباشرة الدراسة من جهته.

دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات: يقوم المكلف بالدراسات بدراسة الملف دراسة عميقـــــة وفي نهاية الدراسة يقوم المكلف بالملف بإعداد المخطط التحليلـــي إضافة إلى التوصيات، ليقوم هذا الأخير بإرسال التقرير لرئيس الدائـــرة الـــذي بدوره يسجل ملاحظاتـــه وهنا يتم إرسال رسالة فتح الملف إلى المؤسســـة المستفيدة بحيث أن هذه الورقـــة لا تمثل قبولا يمنح الضمـــان، لكن تأكيدا على أن المشروع مقبـــول لحد كبير وسيتم رفعه إلى اللجنـــة المقررة، ومن تم وجب على المستفيـــد دفع علاوة، وتتزامن الدراسة التحليلية

* تجدر الإشارة أن هناك فرع جهوي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بولاية وهران إضافة إلى المقر المركزي على مستوى الجزائر العاصمة.

للملف من قبـــل الصنـــدوق من جهة والبنك من جهة أخرى، يقوم البنك بوعد المؤسسة بمنح قـــرض بشروط وتقوم المؤسسة بدورها بتسليم رسالة للصندوق.

قرار لجنة المتابعة والالتزامات: بعد موافقة المستفيد على رسالة فتح الملف، يرفع المكلف الملف إلى مديـــر الالتزامات والمتابعة الـــذي يوقع الملف إلى لجنة الالتزامات والمتابعة أين يكون من طرف عدة أطراف.

منح رسالة عرض الضمان*: في حالة رفض الصندوق منح الضمان، وهذا لأحد الأسباب إما بسبب قواعد الجذر التي تطبقها البنوك وإما لنقص الضمانات أو عندما تكون الملفات ناقصة فيتم في هذه الحالة إعلام المؤسسة بالقرار وإعادة تسديد علاوة دراسة الملف.

أما في حالة قبول الملف أي طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان, قيمة الضمان، طريقة التسديد، وتعتبر هذه الرسالة قبولا تاما بمنح الضمان للمؤسسة.

إبرام الاتفاقيـــــــــة مع البنـــــوك: تقوم المؤسسة بوضع نسخة في البنك, ومن هذا المنطق، يقوم البنك بإعداد اتفاقية القرض مع المؤسسة بعد تحرير اتفاقية القرض، والمصادقة عليها من قبل (البنك، المؤسسة) ثم يتم إرسال نسخة إلى صندوق الضمان.

تحرير شهادة الضمان*: يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك , وبتقديم لشهادة الضمان للبنك المعني تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك لمنح القرض.

---

*موافقة مبدئية على هبة الضمان الممول

* عرض الضمان متمم بالتحويل البنكي حيث يصبح التزام نهائي من طرف FGAR

المبحث الثالث: كيفيات الاستفادة من الضمـــــــــان الممنوح من طرف الصنـــدوق وانجازاته.

المطلب الأول: كيفيات الاستفـــــــادة من الضمـــــــان

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الضمانات الممنوحة من قبل وذلك يتم على النحو التالـــــي:

الفرع الأول : بالنسبة للضمـــان العـــادي (FGAR)

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على تمويل وذلك من خلال منح ضمانات المؤسسات التي تفتقر للضمانات اللازمة التي تستردها البنوك لكن هناك مؤسسات يمكنها الاستفادة من الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق، غير انه توجد مؤسسات أخرى لا يمكنها الاستفادة من هذا الصندوق

1. المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

تعبر عن تلك المؤسسات التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها:

- المؤسسات التي تحقق قيمة مضافة معتبرة.
- المؤسسات التي تساهم في تقليص الواردات أو تنمية أو زيادة الصادرات.
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة في الجزائر مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية.
- المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة
- المؤسرة التي تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات والمتخرجة من مركز التكوين والتمهين أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة.
- المؤسسات التي تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

2. المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الصندوق والتي نذكرها فيما يلي:

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسيرية عن الوفاء بالتزاماتها.
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة.
- شركات التصدير والاستيراد .

3. طبيعة الضمان وكيفية الاستفادة منه:

الحد الأقصى للضمان المفتوح يمثل 80% من القرض البنكي، أما المبلغ الأقصى للضمان فقيمته 25.000.000دج، أما المبلغ الأدنى للضمان فقيمته 4.000.000 دج أما قيمة الاستثمار فهي: 40

مليون دج. يقدم الضمان لتغطية القروض الاستثمارية في بعض الحالات الاستثنائية قروض الاستغلال المرتبط بالمشاريع الاستثمارية.

فالمساهمة الشخصية تكون على الأقل 30% أي ما قيمته 12 مليون دج. أما الضمان من طرف الصندوق ضمان القروض فيقدر بـ 80% أي ما قيمته 22.4 مليون دج، أما فيما يخص المدة القصوى للضمان فهي 7 سنوات أما معدل الفائدة على القرض فيتحدد من طرف البنك.

4. تكلفة منح القرض:

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القرض كتكلفة دراسة المشروع والتي تتراوح بين 10.000 و50.000 دج تسدد عنه الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد المبلغ لصاحبه

يأخذ الصندوق علاوة التـزام مـــن مبـلغ القــرض، تسـدد العــلاوة مرة واحدة عند منـح القــرض، تقـــدر علاوة الالتـــــزام بـ 1% من قيمة القرض.

الفرع الثاني: بالنسبة لصندوق ضمان القروض بإسناد من ميدا FGAR/MEDA:

ضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي هي ضمانات مكملة لضمانات صندوق ضمان القروض:FGAR

1. القروض المؤهلة:

- قروض الاستثمار العادية أو عن طريق الإيجار.
- قووض تجديد النشاط والمواد الأولية الجديدة.
- قروض تجديد مواد الإنتاج.
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية.
- قروض الإستغلال المتعلقة بالاستثمار.
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة في حال وجود استثمارات جديدة.

2. القروض غير المؤهلة:

- انشاء مؤسسة.
- نقل مؤسسة.

3. المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمان برنامج الاتحاد الأوروبي:

- المؤسسات الصناعية والمؤسسات الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعقلة مباشرة بالصناعات ذات 3 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصنـــــاعية والمؤسســـــات التي استفـــــادت من برنامج إعادة التأهيـــــل من خلال برنامج (MEDA) أو البرنامج الخـــــاص بالوزارة المؤسسات الصناعية ومؤسسات الصناعات التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعـــــة.
- المؤسسات التي تلتزم بعملية إعادة التأهيل.

4. طبيـــــعة الضمـــان :

وضع تحت تصرف وزارة المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصناعية التقليدية من طرف اللجنة الأوروبية غلاف مالي قدره 20 مليون اورو، حيث تم إبرام اتفـــــاقية بين وزارة المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصناعية التقليدية وصندوق ضمـــــان القروض (FGAR) وذلك التسييـــــر الغلاف المالـــي لبرنـــــامج (MEDA) يغطـــــي الضمـــــان 80% من مجمـــــوع القـــروض البنكيـــة المحـــددة للمؤسسات دون تجاوز مبلغ 50 مليون دج حيث :

- مبلغ التغطية يستطيع إن يصل في بعض الأحيان إلى 150 مليون دج
- المدة القصوى هي 7 سنـــــوات لقروض الاستثمار العادية و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار.
- تكلفة الضمان: يسدد المستفيد علاوة الصندوق التي تحدد كمـــــا يلـــي :

❖ 0.6% في السنة من قيمة القروض المتبقية بالنسبة لقروض الاستثمار.

❖ 0.3% في السنة بالنسبة لقروض الاستغـــلال .

المطلب الثاني :انجـــــازات صندوق ضمـــــــان القروض

يظهر دور صندوق ضمـــــان القروض من خـــــلال الانجازات التي قام بها منذ نشـــأته والتي سنعرضها من خـــلال الإحصائيات التاليـــــــة :

1 : حصيلة نشاط الصندوق منذ 2004 إلى نهاية 2011

ارتفع مجمـــــوع التزامـــات صندوق ضمـــــــان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) إلى 43% بالنسبة لقروض الضمان و45% بالنسبة لشهادات الضمان خلال عام 2011.

كما أن المبلغ الإجمالي للضمانات الممنوحة يقارب 14 مليار دينار جزائري بما فيها 5 ملايير دينار جزائري التزامات نهائية، خلال الفترة من أفريل 2004 إلى غايـــــة ديسمبر 2011.

والجدول الموالي يمثل الوضعية العامـــــة للملفات المعالجة منذ 2004 إلى نهاية 2011.

جدول رقم (2-1) : الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ 2004 الى نهاية 2011

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	592	246
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	58458613560	22846083790
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	33665563735	11652986506
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%58	%51
مبلغ الضامنات الممنوحة (دج)	14417784550	5205379309
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%43	%45

المبلغ المتوسط للضمان (دج)	24354366	21160078
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	29207	11625
الأثـــــــــــــــــــر حسب الشغل المنشـــــــــــأ (دج)		
الاستثمار حسب الشغل	2001527	1965255
القـــــــرض حسب الشغل	1152654	1062467
الضمـــــان حسب الشغل	493641	447775

المصدر : وزارة الصنـــاعـــــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــــة وترقية الاستثمـــــــــار، نشرية المعلومـــــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,2011 , رقم 20 , ص 39.

أمـــا بالنسبة للمشاريع التوسعية فإنها تشكل أغلبية مشاريع الاستثمار منذ سنة بنسبة 45% من إجمالي لمشاريع المضمونة، حيث تمكن الصندوق من ضمان لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في النشأة بمبلغ 5.08 ملايير دينار جزائري ، و 308 أخرى لمؤسســـات صغيرة ومتوسطة في التوسع بمبلغ 9.33 مليار دينار جزائري وما سيوضحه الجدول الموالـــــي:

جدول رقم (2-2) : الوضعي العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع منذ 2004 الـــى 2011

	النشأة	التوسيع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	284	308	592
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	24511011962	33947601578	58458613560
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	13123753674	20541810061	33665563735
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%54	%61	%58
مبلغ الضمانات الممنوحة	5085913412	9331871137	14417784550
المعدل المتوسط للضمان (دج)	%39	%45	%43
المبلغ المتوسط للضمان	17908146	30298283	543662
عدد مناصب الشغل في المنشأ	6832	22375	29207
الأثر حسب الشغل المنشـــــأ (دج)			

استثمار حسب الشغل	3587677	1517211	2001527
القرض حسب الشغل	1920924	918070	1152654
الضمان حسب الشغل	744425	417067	493641

المصدر: وزارة الصنـــاعـــــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــــة وترقية الاستثمـــــــــار، نشرية المعلومـــــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2011، رقم 20، ص 39.

فيما يخص قطاع الإنتاج أوضح الجدول أنه قطاع الصناعة استحوذ على اكبر الضمانات أي احتلت المرتبة الأولى إذ استفاد 368 مشروعا صناعيا من ضمانات بنسبة 62% من إجمالي الضمانات وبمبلغ فـــــاق 10 ملايير دج مما سمح بإنشـــاء منصب عمل أي 71% من مجموع مناصب العمل المنشأة.

أما المرتبة الثانية لقطاع البنـــــاء والأشغال العموميـــــــة بـــ 127 مشروع أي 21% من إجمالي الضمانات، ثم قطـــــاع الخدمات بـــــ90 مشروع أي 01% من إجمالي الضمانات، كما هو مبين في الجدول التالـــي:

جدول رقم (2-3) : الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ2004 إلى نهاية 2011

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان (دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصنـــــــــــــاعـــــــة						
المنـــــــــاجم و المحاجر	9	1.5	258884309	1.8	436	1.2
الحديـــــد والصلب، الكهربـــاء	53	9.0	1317573179	9.1	3496	12
مـــــــــواد البنـــــــــاء	48	8.1	1745064517	12.1	641	5.6
والزجـــــاج	71	12	2240430187	15.5	3675	12.6
كيمياء، مطـــــاط، بلاستيـــــــك	114	19.3	3138423130	21.8	6840	23.4
الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت	14	2.4	204471108	1.4	605	2.1
صناعة النسيج والألبسة الجاهزة	3	0.5	131168500	0.9	165	0.6
صناعة الجلد والأحذية	37	6.3	857016151	5.9	1914	6.6
الخشب، الفلين، الورق، الطباعة	19	3.2	382725216	2.7	2086	7.1
صناعة مختلفة						
المجموع الجزئي	368	62	10275756297	71	20786	71
البنـــــاء والأشغـــــال العمومية						
الأشغـــــال العمـــــــوميـــــة	101	17.1	1971492830	13.7	4673	16
البنـــــــــــــــــــاء	23	3.9	340619272	2.7	951	3.3
الهيـــــــــــــدروليـــك	3	0.5	77175000	0.5	72	0.2
المجموع الجزئي	127	21	2389287102	17	5696	20

الفلاحة والصيد البحري						
الفلاحـــــــــــــــة	3	0.5	58844600	0.4	254	0.9
الصيـــــد البحـــري	4	0.7	126792700	0.9	209	0.7
المجموع الجزئي	7	1	185637300	1	463	2
الخدمات						
الصحة	26	4.4	765785362	5.3	886	3
النقـــــل	44	7.4	415296255	2.9	485	1.7
الصيانة الصناعية	7	1.2	69814300	0.5	58	0.2
السيـــــــــــــــــاحة	3	0.5	116953000	0.8	172	0.6
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	10	1.7	199254934	1.4	661	2.3
المجموع الجزئي	90	15	1567103851	11	2262	8
المجموع	592	100	14417784550	100	29207	100

المصدر : وزارة الصنـــاعـــــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــــة وترقية الاستثمـــــــــار , نشرية المعلومـــــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، رقم 20، ص 40.

الشكل رقم (2-1) : توزيع عدد المشاريع حسب قطاع النشاط

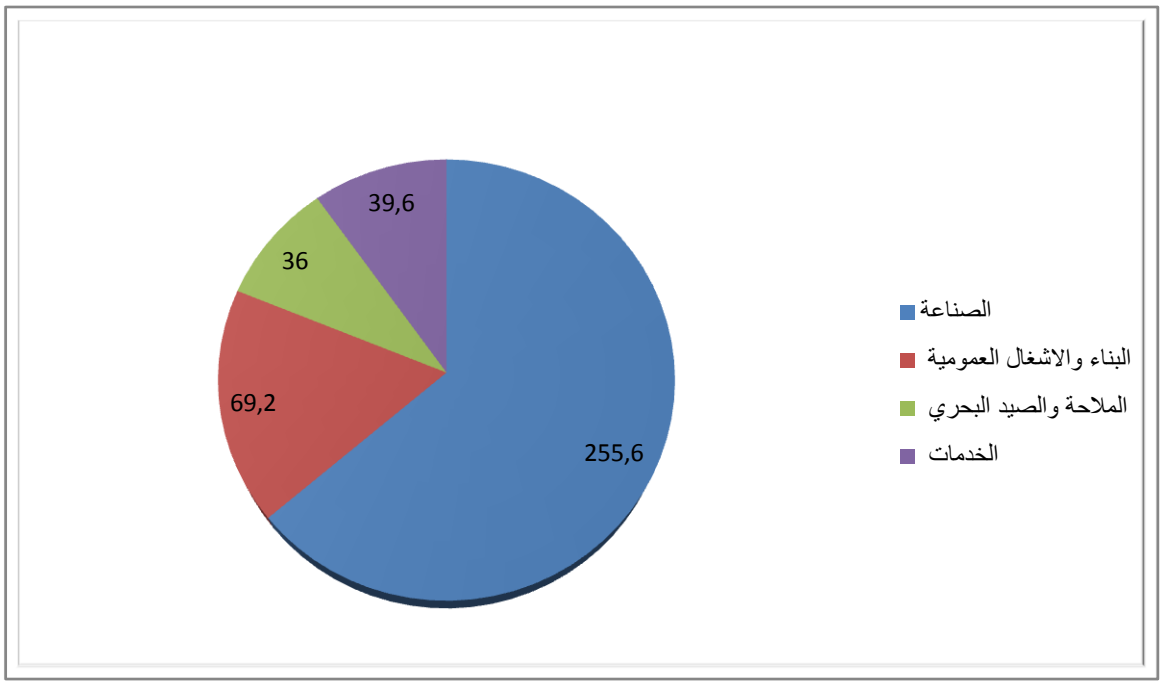

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول

وبالنسبة لتوزيع الضمانات حسب الجهة فنجد أن منطقة الوســـط استحوذت على اكبر عدد من الضمانـــات إذ استفادت من 315 مشروع وبمبلغ فاق 7 ملايير دينار جزائـــــــري مما سمح بإنشاء

14908 منصب عمل، وتليها في المرتبة الثانية منطقة الشـــرق التـــــي استفادت من 154 مشروع بمبلغ يصل تقريبا إلى 4 ملايير دج والذي سمح بإنشاء 7921 منصب عمل والمرتبة الثالثـــــة منطقة الغـــــرب بـــ 100 مشروع ومبلغ يفوق 2 مليـــــار دج و6008 منصب عمل، وأخيرا منطقـــة الجنوب بـــ 23 مشروع بمبلغ يقارب 615 مليون دينار جزائري و100 منصب عمل،كما هو موضح في الجدول التالـــــي:

جدول رقم (2-4) : الملفات المعالجـة حسب الجهة منذ 2004 إلى نهايـــة2011

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان (دج)	عدد مناصب الشغل	الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان (دج)	عدد مناصب الشغل
الشرق				الغرب			
عنابة	15	356682675	954	عين الدفلة	3	61310000	193
الطارف	5	190868100	191	شلف	8	278219088	724
تبسة	10	215776583	305	تيارت	3	77116000	47
سوق أهراس	4	57625407	205	غيليزان	9	192275423	322
باتنة	17	292023927	549	النعامة	2	23188880	49
بسكرة	8	174157947	200	سيدي بلعباس	9	259418940	104
قسنطينة	15	583798778	881	عين تيموشنت	3	32278950	80
خنشلة	3	67319000	99	تيسمسيلت	1	18623450	23
مسيلة	8	185044800	308	سعيدة	3	38256984	73
سطيف	12	355378206	603	وهران	34	984411197	2331
برج بوعريريج	12	457613830	915	معسكر	3	152290000	825
بجاية	32	550043671	1310	مستغانم	8	256031000	324
جيجل	2	69300000	227	تلمسان	14	345544947	413
أم البواقي	4	101170000	226				
سكيكدة	4	69605214	152				
قالمة	1	48407260	25				
ميلة	2	23768000	141				
المجموع الجزئي	**154**	**3800583398**	**7291**	**المجموع الجزئي**	**100**	**2718964859**	**6008**
الوسط				الجنوب			
بويرة	15	538469580	651	أدرار	2	42449935	92
تيزي وزو	54	1095392076	2895	الوادي	5	138857900	127
بومرداس	23	322305354	642	بشار	1	24851800	80
الجزائر	176	1251814201	8766	غرداية	5	172364428	346
بليدة	27	450135316	785	الأغواط	2	67900000	86
تيبازة	12	498919237	951	ورقلة	5	111017995	220
المدية	6	97054945	141	تيندوف	1	7260000	34
الجلفة	2	28764526	77	تمنراست	1	26220600	8
				إيليزي	1	24458400	7
المجموع الجزئي	**315**	**7282855235**	**14908**	**المجموع الجزئي**	**23**	**615381058**	**1000**
المجموع الكلي	**592**	**14417784550**	**29207**				

المصدر: وزارة الصنـــاعـــــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــــة وترقية الاستثمـــــــــار , نشرية المعلومـــــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، رقم 20،ص41.

ملاحظة: أوضحت مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقالمة أنه هناك مؤسسة وحيدة من ضمان قروضها من قبل (FGAR) إلا أنه لا يوجد لها أثر في كل ولاية ورغم أن صاحبها استفاد من قيمة القرض والضمان.

2 : حصيلة نشاط الصندوق خلال عـــام 2011

خلال سنة 2011, تم منح مبلغ 3275مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض الضمان ومبلغ 1216 مليون دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان بمعدل 24مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض الضمان و18 مليون دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان.

جدول رقم (2-5) : الوضعية العامة للملفات المعالجة خلال عـــــــام 2011

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	138	66
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	9407900428	3890189298
قيمـــــة القروض المطلوبة (دج)	5762900059	1956704443
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%61	%50
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	3274885596	1215923508
المعدل المتوسط للضمان (دج)	%57	%62
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	23731055	18423083
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	4534	2105
الأثـــــر حسب الشغل المنشأ (دج)		
استثمار حسب الشغل	2074967	1848
القـــرض حسب الشغل	1271041	929551
الضمان حسب الشغل	722295	577636

المصدر: وزارة الصنـــاعـــــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــــة وترقية الاستثمـــــــــار، نشرية المعلومـــــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، رقم 20، ص38.

إن أغلبية المشاريـــع المضمونة خلال سنة 2011،كانت من نـــوع المشاريـــع جديـــدة المنشـــأ بمعدل 60% من المجمـــوع الكلـــــي للمشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسســـــات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، ولقد دعم صنـــــدوق ضمـــــان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(FGAR) إنشاء 76 مؤسسة بمبلغ 1279 مليون دينار جزائري، وتوسيع 62 مؤسسة بمبلغ 1995 مليون دينار جزائري، والذي سيوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2-6): وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع خلال عام 2011

	النشأة	التوسع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	76	62	138
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	4105804253	5302096175	9407900428
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	2455413716	3307486343	5762900059
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%60	%62	%61
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	1279558401	1995327195	3274885596
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%52	%60	%57
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	16836295	32182697	23731055
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	1178	3356	4534
الأثـــــــــــر حسب الشغل المنشأ (دج)			
استثمـــار حسب الشغل	3485403	1579886	2074967
القـــرض حسب الشغل	2084392	985544	1271041
الضمان حسب الشغل	1086213	594555	722295

المصدر: وزارة الصنـــاعـــة والمؤسســات الصغيرة والمتوسطـــة وترقية الاستثمـــــــار، نشرية المعلومـــات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2011، رقم 20، ص 38.

خاتمـــــة الفصـــل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة صعوبـــــات تعترض إنشاءهـــــا وترقيتهـــا ، الأمر الـــذي دفـــــع بالدولة الجزائـــرية إلى بـــــذل مجهـــودات أكبر لإنعاش هذه المؤسســـــات ، خاصـــة وأن العقبة الرئيسيـــة التي تواجهها هـــو مشكل التمويل البنكي ، ولتقليـــل تأثيـــر هذا المشكل، قامـــت السلطات المعنية بإنشاء صندوق ضمان القروض والذي يسعى إلى إيجاد حلـــول فعالة فيما يخص إشكالية التمويـــل التي تعترض هذه المؤسسات بسبب ضعف قدراته المالية ، وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي تقدمها البنوك.

قمنـــا بدراســـة تطبيقيـــة من خـــلال التقرب إلى مديريـــة المؤسسات الصغيـــرة والمتوسطـــة والصناعية التقليديـــة وترقيـــة الاستثمـــار بولايـــة قالمـــة ، باعتبار إن هناك شخص مكلف بمتـــابعة كل مايتعلق بـــ(FGAR) على مستوى كل مديريـــة ولائية حيـــث لم يتم إنشاء فرع جهوي للوايـــات الشرقية ، إلا أن المسؤوليين عن مكتب الإحصاء بالمديريـــة اكتفو بإمدادنـــا بمعلومات نظرية فحسب تضم نشـــأة الصنـــدوق ومهامـــه ...الخ ، دون إفادتنا بمعلومات تخـــدم موضوع دراستنـــا والمتمثـــل في تبيـــان دور صنـــدوق ضمـــان القـــروض في حل مشاكل تمويل المؤسســـات التي تعاملت مع هذا الصندوق وهذا ما جعلنـــا نكتفي بتقديـــم عـــام عن الصنـــدوق وسوء المهام الموكلـــة إليه إضافة إلى تبييـــن المؤسسات المؤهلـــة وغير المؤهلـــة للاستفـــادة منه، وأخيرا أدرجنا انجـــازات الصندوق علـــى المستـــوى الوطنـــي، بالاعتماد على المعلومات التي تحصلنـــا عليها من المديريـــة السابقـــة الذكر والتي بدورهـــا تحصل على هذه المعلومات عن طريـــق نشريـــات للمعلومات الإحصائية يصدرها صندوق ضمان القروض بالجزائر العـــاصمة كل سداســي من كـــل سنة .

خـــاتـمـــة:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في التنمية الإقتصادية و الإنتاجية، باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، و المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة من جهة أخرى ، و باعتبار أن عملية التمويل تمثل أحد أهم العوامل المحددة لإمكانية نمو هذا الصنف من المؤسسات وجب وضع قضية تمويلها في مقدمة الأولويات المتعلقة باعتماد سياسة ملائمة لترقية دورها التنموي.

و قد سمح قيامنا بهذه الدراسة بالكشف عن بعض الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تحد من قدرتها في الحصول على مختلف الخيارات التمويلية، كصغر حجمها، و ضآلة رأسمالها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تحمل التكاليف العالية المترتبة عن الحصول على التمويل اللازم خاصة في ما يتعلق بالتميل المصرفي، بالنظر الى ارتفاع معدلات الفائدة و كثرة الضمانات التي تطلبها البنوك مقابل منحها قروضا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخوفا من خطر السداد.

لذلك وجب على مختلف الدول وضع برامج و آليات تراعي خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسعى الى دعمها و ترقيتها.

و للإمام بالموضوع بشكل أفضل قمنا باسقاط أبعاد دراستنا على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، نظرا لما يحتله القطاع من مكانة بارزة في الإقتصاد الوطني، و كغيرها من الدول خاصة النامية، أولت الجزائر اهتماما كبيرا بموضوع تميل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تحسين أدائها و مردوديتها، لذلك قامت بوضع هياكل لإعادة تأهيل هذا النوع من المؤسسات اضافة الى هيئات تدعمها و ترقيها، تمثلت أهم تلك الهيئات في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR ، و الذي جاء انشاؤه بغرض تسهيل حصول المؤسسات المعنية على التمويل المصرفي عن طريق قيامه بمراعاة خصوصية عدم قدرة تلك المؤسسات عبى توفير الضمانات اللازمة، و تقاسمه مع البنك مخاطر اقراض مثل هذه المؤسسات، لذلك تم طرح إشكالية سابقا كما يلي:

ما مدى فعالية دور صندوق ضمان القروض في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

ولقد سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى نتائج نقدمها بشكل نتأكد منه من مدى صحة أو خطأ تلك الفرضيات المقدمة :

- بالرغم من تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن وجود تعريف موحد، دقيق وشامل يعتبر من الصعب بلوغه، ويمكن الاتفاق في هذا الشأن على جملة من المعايير يستند عليها في تحديد التعريف لهذه المؤسسات، تجتمع في المعايير الكمية التي تعبر عن معيار العمالة، رأس المال، درجة الانتشار، المبيعات، وكذا معيار المستوى المستخدم من التكنولوجيا، وكذلك المعايير النوعية التي

تشمل الملكية، المسئولية، السوق، طبيعة الصناعة، انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية، الاتصالات الشخصية القوية، وأخيرا صعوبة الحصول على الائتمان.

- تتميزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص، والتي تضفي على هذا النوع من المؤسسات طابعه الخاص، وتتمثل في سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، دقة الإنتاج، سرعة الاستجابة لحاجات السوق، سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة، وسيلة من وسائل خلق العمالة، محدودية الانتشار الجغرافي، محدودية رأس المال المستثمر، اختلاف أنماط الملكية، الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة.
- مرت عملية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب أربعة مراحل أساسية وفق الأنظمة الاقتصادية السائدة:
  - المرحلة الأولى من 1963 إلى 1981.
  - المرحلة الثانية من 1982 إلى 1993.
  - المرحلة الثالثة من 1994الى 2006.
  - المرحلة الرابعة من 2007 الى 2011.

فمنذ الاستقلال إلى 1988 ساد هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي تميز بتنظيم يشمل على الأخص تحديد توسع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا السياق سجل عدد معتبر من المؤسسات خضعت للقانون العمومي، أما ابتداء من عام 1988 فقد انتهجت الجزائر سياسة التحفيز والترقية، حيث عملت الإصلاحات المعتمدة مع مطلع التسعينات على المرور إلى اقتصاد السوق، المذهب الجديد في الجزائر الذي يبنى على الحرية والمساواة في المعالجة للتنمية، فكل المؤسسات الجزائرية، مهما كانت عمومية أم خاصة، تستفيد من نفس المعاملة.

- تظهر مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري، من خلال الدور المتزايد الذي تلعبه في مجال التوظيف وتوفير مناصب الشغل وكذلك مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمتها في مجال التجارة الخارجية ، وبالتالي تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الجزائر، وقدرتها على البقاء حتى مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي من مجموعة من الاعتبارات تتعلق بخصائص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- ورغم هذه الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تقف أمام تطورها والتي تتمثل في المشاكل الإدارية، التكنولوجية، والتسويقية، إلا أن أهمها المشاكل التمويلية والمتمثلة في التكاليف والضمانات، وصعوبة الحصول على الملكية العقارية، وارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية.

- وبالرغم من أن البنوك في الجزائر تعتبر الممول الخارجي شبه الوحيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا توجه لها سوى من 15% إلى 20% من مجموع القروض الممنوحة، رغم تمتع البنوك بسيولة غير مسبوقة وشروط جد مناسبة لإعادة تمويلها في السوق النقدي، فهي تحتج دائما بنقص المشاريع المربحة والضمانات الضرورية، لهذا كان من الضروري إنشاء صندوق ضمان القروض لتخطي عقبة الضمانات التقليدية ولتفعيل دور البنوك في التمويل هذا النوع من المؤسسات.

غير أن تجربة صندوق الضمان في الجزائر لا تزال حديثة النشأة لا تكفي لتقييمها، حيث لم يمض على إنشاء صندوق ضمان القروض سوى ثلاثة سنوات، بناءا على النتائج التي توصلنا إليها ضمن هذه الدراسة، يمكن تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها سواء في الدراسات العلمية أو على مستوى صياغة وتطبيق بعض أساليب تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- قبل تبني أي سياسة أو قوانين تهتم بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية:

– محاولة التنبؤ بالآثار العامة الناتجة من تبني تلك السياسات أو القوانين على المؤسسة، وهذا من خلال إشراك كافة الدوائر ذات العلاقة بالقطاع.

– التعرف على الخصائص العامة للسوق التي تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا للتحقق من مدى ملائمتها لتطور هذه المؤسسات.

– التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف السياسات السابقة، لمناقشتها بإشراك كافة الأطراف المعنية خاصة المستثمرين أنفسهم، لتشخيص النقائص والمشاكل التي تعيق السياسات من تحقيق أهدافها.

- إن وضع سياسات ملائمة وخلق أجهزة تنفيذية لرعاية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير هذه المؤسسات لا يكفي، إنما يتطلب أيضا المراقبة المستمرة لمختلف مراحل تنفيذ السياسات والبرامج، للوقوف على نقاط القوة والضعف لمحاولة معالجتها في الأوقات المناسبة، على أن لا تقتصر هذه الرقابة على السياسات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، بل تتعداها إلى مختلف السياسات الأخرى التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، ومن أجل أن تتم عملية الرقابة بفعالية ينبغي أن تكون الإدارات معنية بوضع وتنفيذ هذه السياسات على صلة وثيقة فيما بينها.
- لابد من تقديم المساعدة الفنية عن طريق خبراء في مجال صياغة القوانين والأنظمة وأساليب العمل الملائمة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمساعدة الموظفين المحلين لهيئات تطوير هذه المؤسسات في تنفيذ برامج الدعم.

العمل على تقريب الإدارة من المستثمر أكثر، وتحقيق التنسيق الملائم بين مختلف مصالحها في مجال الاستثمار، وتكييف الظروف الإدارية مع التحولات الاقتصادية الراهنة عن طريق رفع القيود البيروقراطية، والإسراع في معالجة الملفات الاستثمارية، الجمركية، والمصرفية، بالإضافة إلى توسيع مجال وحجم التسهيلات اللازمة لدعم وترقية الاستثمار.

- لابد من القيام بجرد شامل للعقارات الوطنية من شأنه تعزيز سوق العقار الصناعي، مما يخفف من أزمة العقارات التي تعيق تطور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر.
- الاستجابة لاحتياجات التمويل المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب إنشاء بنك أو عدة بنوك للتنمية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتخذ قرارات منح القروض على أساس جدية الفريق المسير للمؤسسة ونجاعة وربحية وحجم التدفقات المالية المستقبلية، وليس فقط على أساس معيار الضمانات.
- استخدام الأدوات الحديثة للتمويل كالقرض الايجاري، رأس مال المخاطرة.
- لا يكون التمويل فعالا بدون وضع هيأت الدعم لتقديم خدمات استشارية والمتعلقة بدراسة الجدوى للمشاريع، تعنى بالتركيب المالي لملفات طلب التمويل البنكية وفي مجال تقنيات الإدارة.
- إدخال سلسلة من صناديق ضمان متخصصة ومتباينة من حيث الفرض، هذا على المدى البعيد.
- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الموارد المالية الكافية للقيام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لهذا نرى أنه من الأجدر توثيق العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعات.
- إدماج الجامعات ومراكز البحث العلمي في المساهمة وتحسين الجودة ودقة الإحصائيات الاقتصادية، وضرورة النهوض بالديوان الوطني للإحصاء لماله من دور مهم في هذا الموضوع.
- يجب ترقية المقاولة من الباطن والتي لها أثر كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة.

- العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.
- العمل على تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الجهوي والدولي في المناحي الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العلاقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما يجدر بنا التأكيد على ضرورة توفر مقاييس الحكم الراشد من شفافية، مسئولية وفعالية.

الفهـــــــرس

الشكر
الإهداءات
المقدمة العامـــة أ–ج

الفصل الأول: مدخـــل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الأول 05
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 06
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 06
الفرع الأول: معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 06
الفرع الثاني: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 08
المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10
الفرع الأول: الأهمية الاقتصاديـــة 10
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعيـــة 11
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12
المبحث الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها وأساليب تطويرها 13
المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 13
المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15
المطلب الثالث : أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17
المبحث الثالث :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18
المطلب الأول : تعريف التمويل وأنواعه 18
الفرع الأول: تعريف التمويل 18
الفرع الثاني: أنواع التمويل 18
الفرع الثالث: أهمية التمويل 19
الفرع الرابع: أدوات التمويل 19
الفرع الخامس: مصادر التمويل 20
المطلب الثاني: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 21
الفرع الأول: تعريف القرض 21
الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض 22
المطلب الثالث: القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24
خاتمـــة الفصل الأول 27

الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائـــــر

مقدمة الفصل الثاني 29
المبحث الأول :واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 30
المطلب الأول : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 30
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 46
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري 47
المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 52
المطلب الأول: المشاكل العامـــة 52
المطلب الثاني: مشاكل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 55
المطلب الثالث: تطور التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 56
الفرع الأول: البنوك الجزائرية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 56
الفرع الثاني: حصيلة التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 57
المبحث الثالث: دعـــم وترقيـــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 58
المطلب الأول: برنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 58
المطلب الثاني: هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60
خاتمـــة الفصل الثانـــــي 65

الفصل الثالث: صندوق ضمان القروض كآلية لحل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الثالث 67
المبحث الأول :ماهيـــة صندوق ضمان القروض و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 68
المطلب الأول : تقديم عامل صندوق ضمان القروض 68
المطلب الثاني : مهام صندوق ضمان القروض 69
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض 69
المبحث الثاني: أهداف صندوق ضمان القروض وخطوات منح الضمان 73
المطلب الأول: أهداف الصندوق 73
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية 73
الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية 73
المطلب الثاني: خطوات منح الضمـــان 74
المبحث الثالث: كيفية الاستفادة من الضمان الممنوح من طرف الصندوق وإنجازاته 76
المطلب الأول: كيفيات الاستفادة من الضمـــان 76
الفرع الأول: بالنسبـــة للضمان العـــادي(FGAR) 76
الفرع الثاني: بالنسبة لصندوق ضمان القروض بإسناد من ميدا(FGAR/MEDA) 77

المطلب الثاني: إنجازات صندوق ضمان القروض 78
خاتمـــة الفصل الثالث 86
الخاتـــمـــة العامـــــة 87
قائمـــة المراجـــع 93

1. الكتب باللغة العربية:

- اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، دون نسبة نشر
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 2003.
- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم La rousse، لبنان 1992 باب الميم.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، در الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2002.
- جهاد عبد الله عفانة، ادارة المشاريع الصغيرة و دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع والأردن 2004.
- حسن رجب، المحاسبة عن طريق التأجير والتمويل، دار العلوم للنشر والتوزيع والطبعى الأولى.
- رابح خويني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر، القاهرة 2008.
- سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر،2005.
- شاكر القزويني محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1987.
- شيحة مصطفى رتدي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية،الجزائر1985.
- صفوت عبد السلام عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر 1953.
- صلاح الدين حسن الميسمي، إدارة الأعمال وخدمات المصارف، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر.
- صلاح الدين حسن الميسمي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998.
- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر وبورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- طاهر محسن منصور الغمالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، عمان 2009.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2002.
- عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2003.
- علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.

- عبد الغفور عبد السلام، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، دار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- عبد المعطي وحنا الرشيد وآخرون، إدارة الإئتمان، دار للطباعة، الطبعة الأولى، الأردن 1999.
- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، ليبيا 2005.
- فتحي السيد أحمد عبده، ابو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005.
- فلاح الحسين، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، كدخل كمي واشتراكي معاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع ومصر 2003.
- كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المكتبة حامد للنشر، عمان دون سنة نشر.
- ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2001.
- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة 1988.
- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية 2000.
- محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان 2002.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1995.
- منير صالح الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، دون دتر نشر 1995.
- نبيل جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن 2004.
- هيا جميل سادات، التحويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع والاردن 2008.

2. الملتقيات العلمية

- بارودي نعيمة والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكليف مع المستجدات العلمية ,مداخلة في ملتقى جامعة تلمسان 18,17 افريل 2006.

- بلعزوز بن علي، إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 18 17 أفريل 2006.
- جمال بالخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة باتنة، 18,17 أفريل 2006.
- رجم نصيب، فاطمة الزعراء شايب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 2003.
- روابح عبد الباقي، العايب ياسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر، حالة الجزائر، ورقة بحثية وجامعة منتوري قسنطينة.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر، 23 و24 فيفري 2011.
- سمير سحنون، بولوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر18-17 أفريل 2008.
- شريف غياط، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة في ملتقى دولي، جامعة قالمة،17-18 افريل 2006.
- طاهر هارون، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مقارنة الأساليب المستحدثة المتبعة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية,جامعة الشلف، الجزائر 17-18 أفريل 2008.
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مداخلة لي ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، ورقلة.

- عبد اللطيف بالغرسة، رضا جا وحدو، آثار المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
- عياشي كمال, الدورة التدريبية الدولية وحول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 25-28 ماي 2003.
- كمال دمدوم، دور ومكانة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في الجهاز الصناعي المتميز بثنائية، ورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 2003.
- كنوش عاشور، مرتسي محمد، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 17-18 أفريل 2006.
- محمد فرجي، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، مداخلة في ملتقى جامعة الجزائر 17 -18 أفريل 2006.
- محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة في ملتقى حول الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الشلف والجزائر، 17-18 أفريل 2006.
- نصيرة قريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مداخلة ضمن ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وجامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- يوسف خوني "دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2008.

3. المقالات

- بلحاج فراجي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإحصاء، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد والتطبيق، الجزائر العدد11.
- سليمة غدير إحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تطبيقية لبرنامج ميداني) ومجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة 2011.

- سيد علي موازي، توقيع بروتوكول مع هيئات مالية وطنية من اجل محيط مالي مرن وملائم إنشاء المؤسسات، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (قاطرة التنمية) ، العدد 01 الجزائر 2002.
- شريف غياط، محمد بوقم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 24العدد 01 قالمة 2008 .
- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف العدد03 2004.
- طيب دوادي، مراد محبوب، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 جامعة بسكرة.
- عيسى بن ناصر، حاضنة الأعمار كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد18، مارس 2010.
- ليديا . م، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر لعهد ما بعد البترول ومجلة الأبحاث (الترجمة والنشر والتوزيع) ، الجزائر والعدد 11، ماي 2009.

4. الرسائل العلمية

- أمدورنجلاء وآخرون، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 45 قالمة 2012.
- بلقاسم وكحولي نجاة وآخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة 8 ماي 45 قالمة 2011.
- حريد رامي وآخرون، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسات، جامعة 8ماي 45 قالمة 2010.
- سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ضل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة 2005.
- طالبي خالد آخرون، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الإقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة2011.

- عيساوي ابتسام وآخرون، إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية ومذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسات جامعة 8ماي 45 قالمة 2012.
- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل دعمها وتنميتها، مذكرة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2004,
- مزياني عبد الرزاق وآخرون، القرض الإيجاري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي45 قالمة 2010.
- مومن جمال الدين وآخرون، دعم وضمان قروض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية، جامعة 8 ماي45 قالمة2012.

5. النشريات

- Le garent، نشرية مصدرة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية قالمة 2011.
- نشريات المعلومات الإحصائية رقم10-14-20 للسنوات2004-2005-2006-2007-2008 -2009-2011، مصدرة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

6. مواقع الانترنت

- www.cnes.dz/cnesdoc/.14-04-2012
- Yazidtalbi. La PME.parent pauvre du financement bancaire من الموقع www.elmougjahid.com.fr
- http://www.elayem.com
- www.PMEart –DZ.org
- www.fgar.dz.

7. الكتب باللغة الفرنسية

- SALLEZ, polaraition et sous-tratance, condition du devlopement régional, ed egrolles,1979, p42(4)

8. ملتقيات باللغة الفرنسية:

- Lachabyoucef (s/directeur du finocier, et du financement de la PME au Ministère de la PMEA) les mesure d'appuis au financement de la PME ; journée, portes ouverte Banque-antreprise, hotel militaire. Blida 22-23-24 Avril -2003.